قياس أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS :17)
علي جودة التقارير المالية – دليل ميداني من البيئة المصرية

د/ مجدى محمود على مرعى*

* **د./مجدى محمود على مرعى** : مدرس المحاسبة بمعهد طيبة العالي للحاسب والعلوم الإدارية ، له أهتمامات بحثية في مجال المحاسبة المالية ، نظم المعلومات المحاسبية ومحاسبة التكاليف

Email: magdy.mahmoud@thebes.edu.eg

الملخص

استهدفت الدراسة قياس أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS: 17) علي تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية ، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بعرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث ، كما تناول البحث الاسباب التي دعت لإصدار معيار عقود التأمين (IFRS: 17) وأهدافه ونطاقه ومتطلبات تطبيقه المتعلقة بفصل مكونات عقود التأمين والتجميع والاعتراف والقياس والعرض والافصاح المحاسبي عن عقود التأمين ، واثارها المتوقعة علي جودة التقارير المالية مقاسه بجودة المعلومات المحاسبية ، جودة الربحية ، درجة التحفظ المحاسبي) ، وقد أعتمد الباحث علي المنهج المعاصر القائم علي المزج بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي لأختبار فروض الدراسة ، حيث تم إجراء دراسة ميدانية من خلال الاعتماد علي قائمة استبيان وتوزيعها علي عينة من الاطراف المهتمة بموضوع الدراسة ثم قام الباحث بأستخدام الاساليب الاحصائية المناسبة لأختبار فروض الدراسة .

وقد توصلت الدراسة إلي ان هناك أتفاق بين اراء عينة البحث حول توافر مقومات تطبيق المعيار في البيئة المصرية ، وأهمية تطبيقه في بيئة الاعمال المصرية ، كما **توصلت** الدراسة إلي وجود علاقة تأثير قوية بين تطبيق المعيار وكل من جودة المعلومات المحاسبية وجودة الربحية ودرجة التحفظ المحاسبي مما يؤدي إلي تحسين جودة التقارير المالية .

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٧) والمعدل عام ٢٠١٥ بما يتوافق مع معيار عقود التأمين **(IFRS: 17)** وذلك بمواكبة التغيرات في بيئة الاعمال المصرية الدولية .

الكلمات الافتتاحية

- معيار عقود التأمين IFRS: 17 – جودة التقارير المالية – جودة الارباح – الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – التحفظ المحاسبي.

Abstract

The research aimed to measure the impact of the application of the insurance contract standard (IFRS:17) on improving the quality of financial reports for companies. In order to achieve the goal of the research, the researcher presented previous studies related to the topic of The research also dealt with the reasons for issuing the insurance contract standard (IFRS: 17), its objectives and scope. And the requirements of its application related to separating the components of insurance contracts, aggregation, recognition, measurement, presentation, and disclosure. Accounting for insurance contracts and their expected effects on the quality of financial reports measured by the quality of accounting information The profitability quality, the degree of accounting conservatism, and the researcher relied on a modern approach based on a combination ofThe inductive and deductive approaches to testing research hypotheses where a field study was conducted through accreditation On a list of a questionnaire and distributed it to a sample of the important parties in the subject of the research, and the researcher used the basics The appropriate statistics to test the research hypotheses.

The study concluded that there is agreement between the opinions of the research sample about the availability of the elements for applying the standard in the environment. The study also discovered a strong influence relationship between the standard's application and both the quality of accounting information and the quality of profitability, as well as the degree of accounting conservatism, which leads to improved financial report quality.

The study recommended the need to develop the Egyptian Accounting Standard No. (37) as amended in 2015 in line with the Insurance Contracts Standard IFRS: 17) in keeping with the changes in the Egyptian international business environment.

Keywords: The Insurance Contracts Standard (IFRS: 17), the quality of financial reporting, profit quality, qualitative characteristics of accounting information, accounting reservation.

أولا : الإطار العام للدراسة

١/١ مقدمة

يحتل قطاع التأمين في مصر موقعاً إستيراتيجياً بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث إنه يعتبرمصدراً من مصادر الادخار الرئيسية لتمويل الانشطة الاقتصادية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويوفر الحماية الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية والمادية وبذلك يعتبر الدرع الواقي من أي هزات في الاقتصاد القومي ، ويؤدي دوراً رئيسياً في نمو وإستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة

كما شهد قطاع التأمين تطوراً كبيراً نتيجة لظهور منتجات تأمينية جديدة ، مثل التأمين علي الحياة المرتبط مع مكون الأستثمار ، وظهور قنوات جديدة للتأمين بالمشاركة مع المؤسسات المصرفية من خلال ربط وثائق التأمين مع المنتجات المصرفية مما أدي إلي زيادة تعقد العمليات التي يقوم بها قطاع التأمين2017, (Istrate)

ونتيجة للتطورات السريعة التي شهدها قطاع التأمين في السنوات الأخيرة ازدادت وتنوعت احتياجات المستثمرين من المعلومات المحاسبية لترشيد قرارتهم الأستثمارية ، مما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)إلي أصدار معيار عقود التأمين (IFRS: 4) في مارس ٢٠٠٤وذلك لضبط عمليات الأعتراف والقياس المحاسبي وتحسين جودة التقاريرالمالية لشركات التأمين الا ان هذا المعيار قد تخلله العديد من المشاكل في التطبيق العملي لعل من أهمها :

(النجار ،٢٠١٨ – العراقي ٢٠١٥– ٢٠١٧ ، Istrate– ٢٠١٧ ، mariana)

١- المشاكل المتعلقة بعدم قدرة التقارير المالية الحالية علي توفير المعلومات الملاءمة في التوقيت الذي يمنح مستخدميها فرص تجنب المخاطر الناشئة عن عقود التأمين .

٢- المشاكل المتعلقة بتجميع عقود التأمين من حيث الأعتراف بها فوراً أو توزيعها علي مدي فترة التغطية

٣- المشاكل المتعلقة بالأعباء الأقتصادية التي تتحملها الشركة نتيجة مخاطر التأمين وكيفية توزيعها علي فترة التغطية للعقود بهدف تخفيض حدة المخاطر .

٤- مشكلة عدم ملائمة المعلومات التي تضمنتها التقارير المالية عن مدي تناسب الأرباح مع الخدمات التأمينية المقدمة .

٥- المشاكل المتعلقة بتكاليف الأستحواذ وتقييم الأصول وتكوين المخصصات الفنية الكافية لمقابلة مخاطر التأمين وعمليات إعادة التأمين .

٦- المشاكل المتعلقة بتقييم المخاطر التي قد تتغير طوال مدة العقد .

٧- المشاكل المتعلقة بعرض الايرادات في القوائم المالية وكذلك إلتزمات عقود التأمين وما يترتب عليها من صعوبة اجراء المقارنات بين الشركات التي تقدم نفس الخدمة .

ولتجنب تلك المشاكل قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار عقود التأمين (IFRS: 17) وذلك بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتلبية احتياجات المستخدمين والتغلب علي أوجه القصور في معيار (IFRS: 4) والتي اثرت سلبيا علي جودة التقارير ، ويسعي هذا البحث إلي دراسة وتحليل متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين ودورها في تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية .

٢/١ مشكلة الدراسة

شهد قطاع التأمين في الأونة الأخيرة كأحد القطاعات الحيوية تباين كبير في اعداد وعرض التقارير المالية عبر التشريعات المختلفة ذلك نتيجة غياب المبادئ والأسس والسياسات المحاسبية الموحدة التي تكفل المعالجات المحاسبية لعقود التأمين ، الأمر الذي دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام ٢٠٠٤ إلي اصدار معيار عقود التأمين **(IFRS: 4)** كأنطلاقه جديدة لفترة مؤقتة بهدف ادخال مجموعة من التحسينات لتدعيم ملاءمة وشفافية التقارير المالية ، ولم تكن مصر بمعزل عن تبني هذه التحسينات حيث أخذت علي عائقها التوافق مع معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية فقد صدر المعيارالمحاسبي المصري رقم ٣٧ عقود التأمين عام ٢٠٠٦ والتي تم تعديله عام ٢٠١٥ ، **ليتلاءم مع معيار (IFRS: 4)** وعلي الرغم من التحسينات التي قدمت من قبل معيار عقودالتأمين (IFRS: 4) الا ان شركات التأمين قد واجهت العديد من الصعوبات في تطبيق متطلبات هذا المعيار لعل من أهمها ما يلي :-

- صعوبة قياس عقود التأمين نتيجة طول فترة العقود التأمينية وتعدد مخاطرها فضلا عن احتواء بعض عقود التأمين علي مكونات استثمارية.
- عدم قدرة التقارير المالية عن توفير المعلومات الملاءمة لاجراء المقارنات بين شركات التأمين وبعضها البعض وبين قطاعات التأمين والقطاعات الاخري .

وبناء علي ماسبق تزايدت أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بسبب الحاجة الي تطبيقات محاسبية موحدة مما دفع مجلس معاير المحاسبة الدوليةفي ١٨ مايو ٢٠١٧ لأصدار معيار عقود التأمين

(IFRS:17) ليحل محل معيار (IFRS: 4) وذلك بهدف وضع قواعد موحدة للأعتراف والقياس والعرض والافصاح لجميع أنواع التأمين وتحسين جودة التقارير المالية بما يعود بالنفع علي كل من المستخدمين وشركات التأمين

ويتضح مما سبق ان هناك عدة دوافع لهذه الدراسة لعل من أهمها مايلي :-

١- عدم قدرة القوائم المالية الحالية علي الوفاء بأحتياجات مستخدميها وامدادهم بالمعلومات الملائمة لترشيد قرارتهم الاستثمارية .

٢- أوجه القصور المتعلقة بكل من معيار عقود التأمين(**IFRS: 4**)والمعيار المحاسبي المصري من حيث الاعتراف والقياس والافصاح وعرض التقارير المالية .

٣- ضرورة تبني معيار عقود التأمين(**IFRS: 17**) من أجل معالجة أوجة القصور بمعيار عقود التأمين (IFRS: 4) .

٤- توضيح دور معيار عقود التأمين (**IFRS: 17**) في تطوير الاعتراف والقياس والافصاح ، وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين .

وفي ضوء ماسبق تتبلور مشكلة الدراسة في دراسة وتحليل أهمية تطبيق معيار عقود التامين (**IFRS: 17**) بهدف ضبط الممارسات المحاسبية لعقود التأمين وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين

ويمكن صياغة **المشكلة البحثية** من خلال عدة تساؤلات علي النحو التالي :-

١- ماهي مقومات تطبيق معيار (**IFRS: 17**) وما مدي توافرها في البيئة المصرية ؟

٢- ما هي أهمية تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS: 17) ودوره في معالجة أوجه القصور الناتجة من تطبيق (IFRS: 4) ؟

٣- ماهو أثر تطبيق معيار عقود التأمين (**IFRS: 17**) علي تطوير متطلبات الاعتراف والقياس والافصاح والعرض بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية ؟

٤- ما هو اثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (**IFRS: 17**) علي تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية؟

١/٣ أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلي قياس أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS: 17)علي تحسين جودة التقارير المالية لبشركات التأمين المصرية ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الاهداف الفرعيةالتالية:

١- مدي توافر مقومات تطبيق المعيار في البيئة المصرية .

٢- تحديد أوجة القصور في التقارير المالية نتيجة لتطبيق معيار (IFRS: 4)ودور معيار (IFRS: 17)في معالجتها .

٣- توضيح أهمية تطبيق معيار (IFRS:17) علي تطوير الاعتراف والقياس والافصاح والعرض بالتقارير المالية لشركات التأمين المصرية.

٤- تقديم دليل ميداني عن أثر تطبيق المعيار (IFRS: 17)علي تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية .

١/٤ أهمية ودوافع الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من اهمية المشكلة التي تتناولها والتي تتبلور من خلال بعدين هما :

البعد الأول :- الأهمية العلمية :

١- تقدم الدراسة تحليلا لأثر تطبيق معيار التقرير عقود التأمين (IFRS: 17)**علي تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية وبما يساهم في تعزيز المساحة المعرفية عن عقود التامين** في ظل ندرة الدراسات والأبحاث المتعلقة بتطبيق هذا المعيار في حد علم الباحث والذي أصبح تطبيقة الزامياً في يناير ٢٠٢١

٢- تعزيز قدرة المحاسبين والمراجعيين علي فهم وتنفيذ متطلبات معيار (IFRS: 17)من حيث الاعتراف والقياس والعرض والافصاح ومنهجية اعداد التقارير المالية لشركات التامين والتحقق من دقة وسلامة عرضها ومصداقية وعدالة المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير .

البعد الثاني :- الأهمية العملية :-

١- الحاجة الملحة لشركات التأمين الدولية والمحلية الي المعلومات المالية وغير المالية بجودة وشفافية عالية وفي الوقت المناسب بما يمكنها من تجنب المخاطر الناشئة عن عقود التأمين وخاصة بعد ظهور العديد من حالات الأنهيار لبعض شركات التأمين العالمية .

٢- من المتوقع أن تؤدي نتائج هذاه الدراسة الي توفير دليل ميداني عن الأثار الأيجابية لتطبيق معيار التقرير **(IFRS: 17)** وأهميتة في تلبية أحتياجات مستخدمي التقارير المالية لشركات التأمين والهيئة العامة للرقابة علي التامين .

٥/١ فروض الدراسة :-

في ضوء تساؤلات الدراسة وسعياً نحو تحقيق أهدافها واستناداً علي استقراء الدراسات السابقة يمكن صياغة فروض الدراسة علي النحو التالي :-

١- لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة حول مدي توافر مقومات تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS: 17)في بيئة الأعمال المصرية .

٢- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة حول أهمية تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS: 17) في بيئة الاعمال المصرية .

٣- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS: 17) وتحسين جودة التقارير المالية.

ويتم اختبار هذا الفرض من خلال اختبار االفروض الفرعية التالية :

الفرض الأول :-

لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التامين **(IFRS: 17)** وجودة المعلومات المحاسبية .

الفرض الثاني :-

لاتوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التامين (IFRS: 17) وجودة الارباح.

الفرض الثالث :-

لاتوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التامين **(IFRS: 17)** ودرجه التحفظ المحاسبي .

٦/١ منهج الدراسة :-

في ضوء مشكلة الدراسة وسعياً نحو تحقيق أهدافه وأختبار فروضه أعتمد الباحث علي كل من المنهج الأستقرائي والأستنباطي وذلك علي النحو التالي :-

- **المنهج الأستقرائي :-**

ذلك من خلال تحليل واستقراء الدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث وعرض وتحليل متطلبات معيار عقود التأمين(**IFRS: 17**) وكذلك مفهوم وقياس جودة التقارير المالية.

- **المنهج الاستنباطي**

ذلك من خلال استخدام اسلوب الأستقصاء للحصول علي البيانات التي يمكن الأستعانة بها في تحديد مدي ملائمة مهنة المحاسبة في مصر لتطبيق معيارعقود التامين (**IFRS: 17**)في شركات التأمين المصرية واهمية تطبيقه في تطوير الاعتراف والقياس وتحسين العرض والافصاح بالتقارير المالية واثره تطبيقه علي جودة تلك التقارير .

٧/١ نطاق الدراسة :-

١- تقتصر الدراسة علي دراسة وتحليل متطلبات تطبيق معيار عقود التامين (**IFRS: 17**)وأوجه القصورفي معيار عقود التأمين(**IFRS: 4**) دون التعرض لبقية المعايير الدولية الاخري .

٢- تقتصر الدراسة علي دراسة أثر تطبيق معيار عقود التأمين (**IFRS: 17**) تحسين جودة التقارير المالية وذلك من خلال دراسة إثاره علي جودة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح ودرجة التحفظ المحاسبي دون التعرض للمقاييس الأخري لجودة التقارير،

٣- تقتصر الدراسة الميدانية علي شركات التأمين المصرية في القاهرة الكبري .

٨/١ تنظيم الدراسة

في اطار مشكلة الدراسة وأهميته وتحقيقاً لأهدافه وفي نطاق حدوده ووفقاً للمنهج المتبع ثم تقسيم الدراسة علي النحو التالي :-

أولاً :- الأطار العام للدراسة .

ثانياً :- تحليل وتقسيم الدراسات السابقة.

ثالثاً :- دراسة تحليلية لمتطلبات تطبيق معيار عقود التامين(**IFRS: 17**) .

رابعاً :- اثر تطبيق معيار عقود التأمين(**IFRS: 17**) علي جودة التقارير المالية .

خامساً :- الدراسة الميدانية .

سادساً :- النتائج والتوصيات .

ثانياً :- تحليل وتقييم الدراسات السابقة :-

انطلاقاً من أهمية الدراسة يعرض الباحث الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة من خلال مجموعتين علي النحو التالي :

١/٢ – الدراسات التي استهدفت معايير التقارير المالية الدولية المرتبطة بعقود التأمين :-

- **إستهدفت دراسة (Demaria & Rigot , 2014)** توضيح اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي الحوافز والقيود علي استراتيجيات الأستثمارات طويلة الاجل في شركات التأمين الفرنسية ، وتوصلت الدراسة الي ان شركات التأمين تواجه مشكلة عدم التوافق بين المعيار المحاسبي الدولي39IAS و معيار عقود التأمين(IFRS: 4) وذلك فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية الخاصة بتقدير الاصول والالتزامات ، وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق الأتساق الداخلي بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية والأعتراف بعقود التأمين طويلة الأجل .

- **قدمت دراسة (العراقي ٢٠١٥)** أطاراً مقترحاً للقياس والأفصاح لعقود التأمين في ضوء تبني معيار التقريرالمالي (IFRS: 4) ذلك من خلال دراسة اختبارية علي عدد من شركات التأمين العاملة في البيئة المصرية بغرض التأكد من مدي تطبيق الأطار المقترح وتحديد الأثر علي جودة التقارير المالية لتلك الشركات، وتوصلت الدراسة الي ان الالتزام بتطبيق معيار التقرير المالية(IFRS: 4) يؤدي الي زيادة مستوي الشفافية في القوائم المالية وجعلها قابلة للمقارنة علي المستويين المحلي والدولي مما يدعم الثقة بين تلك الشركات والأطراف المرتبطة بها وأوصت الدراسة بضرورة توافر متطلبات التطبيق في البيئة المصرية وأهمها ضبط القوانيين واللوائح ذات العلاقة وصياغتها بشكل أفضل بما يتلائم مع الممارسات المحاسبية الدولية وذلك لتجنب المشاكل وجذب الأستثمار في القطاع التأميني .

- **تناولت دراسة (عبدالحليم ، جار الله ٢٠١٦)** مدي ملائمة تطبيق مبدأ الأعتراف بالأيراد لعقود التأمين في ضوء معيار التقارير المالي(IFRS: 4) في شركات التأمين العراقية ، كما تناولت مدي المخاطر التي تتحملها شركات التأمين نتيجة الإصدار لعقود التأمين ، وتوصلت الدراسة الي أن شركات التأمين تعترف بالأقساط المحصلة علي انها ايرادات بعض النظر عن تقديم الخدمات المتفق عليه بموجب العقد ، وهذا لا يتسق مع متطلبات الأعتراف بالأيراد وطبقا لمعيار عقود

التأمين (IFRS: 4) واوصت الدراسة مجلس المعايير والقوائم المحاسبية العراقية بضرورة أصدار معيار محاسبي متخصص حول عقود التأمين في اطار ضوء معيار عقود التأمين (IFRS: 4) .

- **أوضحت دراسة(Istrate، ٢٠١٧)** أهم التطورات المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعقود التأمين في ظل تطبيق معيار التقارير المالية (IFRS) ودورها في احدي تغيرات جوهرية في المعالجة المحاسبية لعقود التأمين وطريقة عرض البيانات ذات الصلة بشكل منفصل وذلك من خلال تقييم جانب الأصول لعقود التأمين بالقيمة الجارية ويتم تسجيل الالتزامات المتعلقة بالمدفوعات المستقبلية في الاحتياطات الفنية وتوصلت الدراسة الي ان المعالجة المحاسبية لعفود التأمين في ظل معيار عقود التأمين (IFRS: 4) ينتج عنها مخاطر في تفسير المعلومات الخاصة بعناصر القوائم المالية .

- **استهدفت دراسة (Yanik s.and Base 2017)** توضيح متطلبات القياس والافصاح الوارد بمعيار عقود التأمين(IFRS: 17) وتناولت أهم التعديلات التي طرأت علي معيار عقود التأمين(IFRS:17) كبديل عن معيار التقرير الدولي (IFRS: 4) سوف يساهم في تحسين متطلبات القياس والأفصاح بالتقارير المالية لشركات التأمين ، مما يعزز من جودة المعلومات المحاسبية الواردة التي تتضمنها التقارير وجعلها أكثر ملاءمة وقابلية للمقارنة مع التقارير المالية لشركات التأمين الأخري علي المستوي الدولي وأوصت الدراسة بضرورة اجراء مزيد من الدراسات حول أثر الالتزام بتطبيق معيار عقود التأمين (IFRS: 17) علي قرارات مستخدمي القوائم المالية .

- **قدمت دراسة (ابراهيم ٢٠١٨)** دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار التقارير المالي (IFRS: 17) بالتطبيق علي شركات التأمين المصرية وكشفت الدراسة عن أهم الأختلافات بين تطبيق معيار(IFRS: 4) والمعيار (IFRS: 17) وتناولت اهم الاثار المرتبطة علي استخدام هامش الخدمة التعاقدية والوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية في القياس المحاسبي للأقساط غير المحصلة ومخاطر التعويضات وعملية تجميع العقود، كما تناولت تقييم الأثار الضريبية الناتجة من تطبيق (IFRS:17) وتوصلت الدراسة الي وجود اختلاف جوهري بين طريقة القياس والعرض لكل من أصول وإلتزامات عقود التأمبن وإعادة التأمين بين المعيار (IFRS: 17) والمعيار (IFRS: ٤) واوصت الدراسة بضرورة اصدار معيار مصري ليقابل المعيار (IFRS: 17) قبل بداية عام ٢٠٢١

علي ان يتم تطبيق المعيار المصري (٣٧) كفترة انتقالية لحين تحديد التاريخ المناسب لتطبيق المعيار الجديد .

- **استهدفت دراسة (شحاتة ٢٠١٩)** تحليل متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS: 17) من حيث مبادئ الاعتراف ومداخل القياس ومنهجية أليات العرض والأفصاح التي يجب ان تتبعها شركات التأمين المصرية بمقتضي تطبيق هذا المعيار وتحديد دوره في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءمة المالية وبين تحسين ربحية استثمارات شركات التأمين المصرية وتوصلت الدراسة إلي أن تطبيق معيار عقود التأمين(IFRS: 17) يساعد في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية وبين مؤشرات الربحية من خلال تخفيض درجة التأثيرالعكسي بين هذه المؤشرات الأمر الذي يكفل قيام الشركة بتوجيه استثمارها نحو القنوات الاستثمارية التي تضمن أعلي ربحية ممكنة وأوصت الدراسة ضرورة قيام شركات التأمين المصرية بأستيفاء متطلبات عقود التأمين للتطبيق الالزامي في يناير ٢٠٢١

٢/٢ الدراسات التي أستهدفت أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية المرتبطة بعقود التأمين علي جودة التقارير المالية .

- **استهدفت دراسة(Istrate c.and Badea D, 2015)** توضيح أهمية تطبيق معيار التقرير المالي الدولي لشركات التأمين الرومانية وذلك من خلال مقارنة المعلومات التي توفرها التقارير المالية لمستخدميها قبل وبعد تطبيق المعيار وتوصلت الدراسة الي ان تطبيق معيار **(IFRS: 4)** لم يساهم في تحسين التقارير بالمستوي المرغوب فيه واوصت الدراسة بضرورة تطوير معيار التقريرالمالي الدولي (IFRS 4) ذلك لتجنب المشاكل المتعلقة بالممارسة العملية .

- أستهدفت **دراسة (Gerstner , etal,2015)** توضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي

(IFRS 4) بشركات التأمين علي تحسين خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية التي تضمنتها التقارير المالية لشركات التأمين وتوصلت الدارسة إلي ضرورة ان التوافق مع معيار التقرير المالي **(IFRS: 4)**بشركات يعتبر أمر ضروري لتحسين مستوي القياس والافصاح بالقوائم المالية وبالتالي تلبية احتياجات المستخدمين بالمعلومات اللازمة لتقييم الأداء المالي للشركة وترشيد قراراتهم الإستثمارية .

- أهتمت **دراسة (SoyeY.and Raji.2016)** بتوضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي(IFRS 4)علي تحسين الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية التي تضمنتها التقارير المالية لشركات التأمين النيجيرية وتوصلت الدراسة الي ان تبني شركات التأمين النيجيرية تطبيق معيار التقرير المالي IFRS 4 قد ساهم في تحسين مستوي الافصاح في الشفافية بالتقارير المالية وجعلها أكثر ملائمة لمستخدميها وقابلة للمقارنة علي المستويين المحلي والدولي .

- تناولت دراسة (**Conyinno B.and chepkiuim 2016**) العوامل المؤثرة علي جودة التقارير المالية الشركات التأمين الكينية وقد تمثلت في :-

التشريعات القانونية كفاءة مدي التقارير المالية – ملاءمة البيانات المستخدمة للمعايير المحاسبية التي تحكم القياس والافصاح بالتقارير المالية ، وتوصلت الدراسة إلي ان كل من الالتزام بتطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS:17) وكفاءة مدي التقارير المالية وكذلك ملائمة البيانات المستخدمة في ضوء اطار منسق من التشريعات القانونية يساهم في تحسين جودة التقارير المالية وأوصت الدراسة بضرورة تطوير معيار التقرير المالي الدولي لتحقيق الاتساق بينه وبين المعايير الدولية الأخري وذلك لضمان تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين .

- أستهدفت دراسة (**Mariana 2017**) دور التشريعات القانونية والمعايير المحاسبية المتعلقة بمجال التأمين في تحسين مستوي الافصاح والشفافية بالتقارير المالية وأثر ذلك علي إدارة المخاطر وتوصلت الدراسة إلي ان تعارض بين التشريعات القانونية والمعايير المحاسبية يؤدي إلي تشويه المعلومات التي تضمنها التقارير المالية مما يجعلها مضللة لمستخدميها وبالتالي يستلزم وجود اتساق بين التشريعات والقوانين السائدة بالدولة والمعايير المحاسبية خاصة مع الاتجاة نحو تطبيق معيار عقود التأمين لتحسين جودة التقارير المالية .

- استهدفت دراسة **Mignolet 2017** توضيح الاثار المتوقعة لتطبيق معيار عقود التأمين (IFRS: 17)علي القوائم المالية والقابلية للمقارنة بين شركات التأمين داخل قطاع التأمين كما تناولت متطلبات الاعتراف والقياس والأفصاح في ضوء معيار (IFRS: 17) وتوصلت الدراسة الي معيار عقود التأمين(IFRS:17) يساهم في تحسين شفافية القوائم المالية لشركات التأمين .

- أهتمت دراسة (**غالي والفار ٢٠١٨**) بتقييم مدي فعالية المحتوي المعلوماتي لمعيارعقود التأمين (IFRS:17علي تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتقارير لشركات التأمين كما تناولت الدراسة أهمية وأهداف ونطاق المعيار ومتطلبات تطبيقه المتعلقة بفصل مكونات عقود

التأمين والتجميع والأعتراف والقياس والعرض من الأفصاح المحاسبي عن عقود التأمين واثارها المتوقعة علي تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية الت يتضمنها التقارير المالية لشركات التأمين وتوصلت الدراسة الي أن هناك اتفاق بين أراءعينة الدراسة حول أهميةالمحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين.

- إستهدفت دراسة (**النجار، ٢٠١٩**) توضيح أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 علي تطوير القياس والافصاح المحاسبي وتجسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة قوية بين تطبيق معيار التقرير المالي(IFRS: 17) وتطوير الاعتراف والقياس وتحسين العرض والافصاح بالتقارير الماليه وإيضا توجد علاقة قوية بين تطبيق المعيار وتحسين جودة التقارير لشركات التأمين مقاسة بجودة المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير وأوصت الدراسة بضرورة تعديل المعيار المحاسبي المصري لعقود التأمين رقم ٣٧ المعدل سنه ٢٠١٥ ليتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS: 17) بهدف تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين .

٣/٢ تقييم الدراسات السابقة

١/٣/٢ – بالنسبة للدراسات التي تناولت معايير التقارير المالية الدولية المرتبطة بعقود التأمين

١- إتفقت دراسة كل من (Maria & Rigot2014 ، عبدالحليم ،جاراللة ،٢٠١٤ ، العراقي ،٢٠١٥ –Istrate,2017) علي قصور المعلومات التي يحتويها (معيار **(IFRS: 4)**) وعدم ملاءمتها للوضع الاقتصادي الحالي .

٢- – أكدت دراسة كلا من (Istrate,2017، YaniKs.& Bas2017) علي ان معيارعقود التأمين **(IFRS: 4)** سوف يساهم في أحداث تغييرات جوهرية في المعالجة المحاسبية لعقود التأمين وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين.

٢/٣/٢ – بالنسبة للدراسات التي إستهدفت أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية المرتبطة بعقود التأمين علي جودة التقارير المالية .

١-أكدت دراسة كل من Gerstner , etal .2015 – Soye.and Raji,2016) علي ضرورة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 4) كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين .

٢-أتفقت دراسة كل من (Conyinno B . and – Istrate C .and Badea D .2015 Chepkiruig ,2016 علي ضرورة تطوير متتطلبات القياس والافصاح بمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS 4) بغرض تحسين جودة التقارير المالية للشركات التأمين .

٣-أكدت دراسة كل من (Mignolet F,2017 –Mariana V, 2017 – غالي والفار ٢٠١٨ ، النجار ،٢٠١٩ علي ضرورة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي(IFRS: 17) لمعالجة القصور في مشاكل التطبيق العملي لمعيار التقرير IFRS: 4) بغرض تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين .

٣/٣/٢ – تعتبر الدراسة امتداد للدراسات السابقة وأهم ما يميزها ما يلي :

١- تسعي الدراسة الي بيان مدي توافر متطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS (17) في البيئة المصرية .

٢- تسعي الدراسة الي بيان أهمية تطبيق المعيار (IFRS 17) علي تطوير القياس والافصاح المحاسبي للتقارير المالية لشركات التأمين المصرية .

٣- تسعي الدراسة الي بيان أثر تطبيق المعيار (IFRS 17) علي تحسين جودة التقارير المالية مقاسة (جودة المعلومات التي تحتويها التقارير – جودة الارباح – درجة التحفظ المحاسبي) .

ثالثا : دراسة تحليلية لمتطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (17: IFRS)

١/٣- الاسباب التي دعت الي إصدار معيار معيار عقود التأمين (17: IFRS)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASBفي عام ٢٠٠٤ بأصدار معيار عقود التأمين (IFRS 4) شكل مؤقت علي أن يتم تطبيقه أعتباراً من يناير ٢٠٢١ بهدف تحسين أسس الإعتراف والقياس وتقديم معالجات محاسبية من شأنها تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين وتلبية إحتياجات مستخدمي هذه التقارير من المعلومات الملاءمة التي تساعدهم علي تقدير التدفقات النقدية المستقبلية درجة عدم التأكد المتعلقة بتلك التدفقات

(Mignolet ,2017) الا أن الممارسات العملية لتطبيق هذا المعيار كشفت عن وجود العديد من الصعوبات التي أدت الي عدم قدرة هذا المعيار علي توفير معلومات تتسم بالشفافية حول تأثير عقود التأمين علي البيانات المالية

ونتيجة لذلك قام مجلس معيار المحاسبة الدولية IASB في مايو ٢٠١٧ بأصدار معيار عقود التأمين (IFRS:17) ليحل محل المعيار (IFRS 4) وذلك بهدف توحيد المعالجات المحاسبية

لشركات التأمين بما يؤدي الي مزيد من الشفافية والقابلية للمقارنة ، الا أن معيار عقود التأمين (IFRS:17) أوضح في فقرتة الافتتاحية انه يوجد العديد من الاسباب التي دعت الي ضرورة اصدارة وتتمثل اهم هذه الاسباب فيما يلي : (IN4, IFRS :17)

١- أن معيار عقود التأمين (IFRS 4) صدر بشكل مؤقت بحيث يسمع للشركات بأستخدام مجموعة مختلفة من الممارسات المحاسبية لعقود التأمين والتي تعكس متطلبات المحاسبة المحلية مما أدي الي صعوبة فهم ومقارنة نتائج شركات التأمين من قبل المستثمريين والمحللين الماليين .

٢- وجود صعوبات في قياس عقود التأمين ظهرت نتيجة لطول أجل وتعقد مخاطر التأمين وعدم تداول عقود التأمين في الاسواق بالاضافة الي احتواء بعض عقود التأمين علي مكونات إستثمارية .

٣- افتقار العديد من البيانات المالية بشركات التأمين لتحديث الدوري بقيمة إلتزامات التأمين وكذلك المخاطر التي تعكس أثر التغيرات بالبيئة الاقتصادية مثل التغييرات في أسعار الفائدة (غالي والفار ٢٠١٨)

٤- يسمح معيار التقرير المالي (IFRS: 4) لشركات التأمين بأستخدام سياسات محاسبية متباينة مع عقود التأمين المتطابقة ، مما أدي إلي عدم إمكانية إجراء المقارنات بين التقاريرالمالية شركات وقطاعات التأمين المختلفة

ويري الباحث أن التقارير المالية التي تعدها شركات التأمين في ضوء متطليات معيار التقرير المالي (IFRS 4) لا يمكنها توفير المعلومات الملاءمة وفي التوقيت الذي يسمع لمستخدميها تجنب المخاطر الناشئة من عقود التأمين ، فضلا عن عدم إمكانية إجراء المقارنات بين شركات وقطاعات التأمين المختلفة .

٢/٣- أهداف معيار التقرير المالي (IFRS : 17)

لقد قام مجلس المحاسبة الدولية (IASB) بأصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS : 17) لتحقيق عدة أهداف لعل من أهمها (النجار ، ٢٠١٩ ، الغالي والفار ،٢٠١٨ – ISTrate ,2017 – Mignolet,2017 –IFRS :17

١- تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS: 17) كبديلا عن معيار (IFRS 4) يعد ضرورة لما له من تأثير إيجابي علي تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين .

٢- توحيد المعالجات المحاسبية لعقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه من خلال وضع مبادئ واحدة للإعتراف بها وقياسها بالقيمة الحالية وعرضها والافصاح عنها بما يسمح بأمكانية المقارنة فيما بين التقارير المالية لشركات التأمين المحلية والدولية .

٣- الحفاظ علي التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية الاخري لتجنب الاختلاف في الممارسات المحاسبية لعقود التأمين وذلك لتحسين مستوي الافصاح والشفافية بالتقارير المالية وجعل المعلومات اكثر ملاءمة

٤- يساهم تطبيق معيار عقود التأمين الدولي (IFRS :17) في تحسين جودة التقارير المالية وذلك من خلال تقديم المعلومات الملاءمة حول مخاطر اصدار عقود التأمين ، كيفية تحديد أرباح وخسائر شركات التأمين.

وفي ضوء مما سبق **يري الباحث** أن تطبيق متطلبات عقود التأمين (IFRS :17) يؤدي إلي توحيد المعالجات المحاسبية لشركات التأمين وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية التي تعدها هذه الشركات مما يؤدي إلي ترشيد القرارات الإستثمارية لمستخدمي هذه التقارير .

٣/٣- نطاق سريان معيار التقرير المالي الدولي لعقود التأمين IFRS : 17

بأستقراء الفقرة الثالثة من معيار عقود التأمين (IFRS : 17) يتضح للباحث أن هناك نطاقاً محدوداً للعقود التي يطبق عليها المعيار وذلك علي النحو التالي (IFRS 17 Para.3) .

١/٣/٣- عقود التأمين التي تصدرها الشركة

يعرف عقد التأمين وفقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS :17) بأنه عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين (مصدر العقد) بتحمل مخاطر تأمين هامة من طرف أخر (حامل الوثيقة) عن طريق الموافقة علي تعويض حامل الوثيقة (بوليصة التأمين) في حالة وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد (الخطر المؤمن منه) ، يؤثر سببا علي حامل الوثيقة (النجار ، ٢٠١٩) وفي ضوء التعريف السابق يتضح أن مفهوم عقد التأمين يرتكز علي أربع عناصر جوهرية يجب توافرها في عقد التأمين من أجل تطبيق المعيار علي النحو التالي:-

أ- مخاطر التأمين

ب- أن تكون مخاطر التأمين هامة

ت- الحدث المستقبلي غير مؤكد

ث- أن ينتج أثر سلبي أذا وقع الحدث المؤمن منه .

ويري الباحث أن تعريف عقد التأمين طبقا لمعيار عقود التأمين (IFRS :17) لا يختلف عن التعريف الوارد بمعيار عقود التأمين (IFRS 4) المقابل للمعيار المصري (٣٧) المعدل عام ٢٠١٥ .

٢/٣/٣ عقود إعادة التأمين المصدرة أو المحتفظ بها :-

يعرف عقد إعادة التأمين في ضوء معيار عقود التأمين (IFRS :17) علي انه "عقد تأمين صادر من أحدي شركات التأمين بهدف تعويض شركة تأمين أخري عن الخسائر الناتجة عن عقد واحدأو اكثر من العقود التي أصدرتها الشركة (IFRS :17).

ويتفق الباحث مع (النجار ؛٢٠١٩)علي ان متطلبات معيار عقود التأمين(IFRS :17)لتقدير مخاطر التأمين الهامة بعقد اعادة التأمين هي نفس متطلبات تقييم مخاطر التأمين الهامة بعقد التأمين كما ان شركات التأمين الوسطية (بين شركة التأمين الأصلية وشركة اعادة التأمين لم تتأثر بالمعيار نظرا لأنها لا تصدر عقود تأمين حيث يقتصر نشاطها علي التنسيق بين الشركة الأصلية وشركة اعادة التأمين

٣/٣/٣ عقود الأستثمارات ذات ميزات المشاركة الأختيارية

يعرف عقد الأستثمارات الذي يحتوي ميزة المشاركة الأختيارية في ضوء معيار عقود التأمين (IFRS :17) علي أنه "عقد يمنح حامله الحق في استلام مزايا "دفعات" اضافية وذلك كتكملة لمنافع مضمونة حيث يقوم مصدر العقد بتحديد مبالغها أو توقيتها وتعتمد هذه المزايا علي ما يلي :-I

-اداء مجموعة محددة من العقود .

-الأرباح أو الخسائر الخاصة بأصدار العقد .

-عائدات الأستثمار المحققة أو غير المحققة علي الأصول التي يحتفظ بها مصدر العقد

هذا وقد اشترط معيار عقود التأمين (IFRS :17) علي انه لكي تقع عقود الأستثمار التي تحتوي علي مميزات المشاركة الأختيارية ضمن نطاقه ان تصدر نفس الشركة عقود تأمين (pahas، IFRS :17) .

ويري الباحث ان معيار (IFRS :17) عالج الخلل الموجود في معيار (IFRS :4) وكذلك المعيار المصري رقم (٣٧) المعدل في ٢٠١٥حيث إلزام شركات التأمين أن تدخل جميع عقود الأستثمار وذات ميزات المشاركة الأختيارية ضمن نطاق المعيار بغض النظر ما اذا كانت نقوم باصدار عقود

التأمين أم لا،ويرجع سبب اشترط معيار عقود التأمين IFRS :17 أن تقع عقود الأستثمار التي تحتوي علي ميزات المشاركة الأخيارية ضمن نطاقه ،الي ارتفاع تكاليف تطبيق معيار عقود التأمين IFRS :17) وبالتالي يصعب تحميل التكاليف بالنسبة للشركات التي لا تصدر عقود التأمين .

ويتفق الباحث مع (النجار ، ٢٠١٩) ، (غالي والفار ،٢٠١٨) ان معالجة ذلك التوع من العقود وفقا لمتطلبات معيار عقود التأمين IFRS :17) يحقق العديد من المزايا لعل من أهمها ما يلي .

١-استخدام نفس المعالجة المحاسبة لكلا النوعين من العقود سيؤدي الي توفير المعلومات اكثر ملاءمة المستخدمي التقارير المالية

٢- تجنب التعقيدات المحاسبية التي يمكن ان تواجه شركات التأمين المصدرة لعقود الأستثمار التي تحتوي علي ميزات المشاركة الأختيارية التي تحدث الان مزايا المشاركة التقديرية يمكن فصلها الي مكون حقوق الملكية (غالي والفار،٢٠١٨).

٤/٣/٣ عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة

عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة هي تلك العقود التي تعتمد فيها مستوي الخدمة علي حدث مستقبلي غير مؤكد،والتي تفي تلك العقود بتعريف عود التأمين الواردة بمعيار عقود التأمين (IFRS :17) ،علي سبيل المثال خدمات الصيانة للألات والمعدات والتي يلتزم بموجها مقدم الخدمة في حالة وجود عطل بتلك الالأت والمعدات وتستندقيمة الأتعاب للخدمة المقدمة الي عدد مرات الأعطال المتوقع وتكن في نفس الوقت ليس من المؤكد ما اذا كانت أحد هذه المعدات سوف تتعطل ام لا .

ولتحقيق مزيد من المرونة المحاسبية فقد سمح معيار (IFRS :17) بالفقره رقم ٨ للشركات التأمين بان تختار بين تطبيق معيار التقرير المالي(IFRS :17) أو(IFRS :15) وذلك بالنسبة لهذا النوع من العقود والتي تفي بتعريف عقد التأمين فقط بشرط تحقق الشروط التالية:

١- سعر العقد الذي وضعته الشركة للعميل لا يعكس تقدير الشركة للمخاطر المتعلقة بها .

٢- يعرض العميل بتقديم خدمات وليس دفعات نقدية

٣- نتشأمخاطر التأمين المحولة للشركة من تكرار استخدام العميل للخدمة .

وفي حالة عدم تحقق هذه الشروط ليس أمام الشركة الا تطبيق معيار(IFRS :17) علي هذه العقود وفي وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث ان السماح لشركات التأمين ينطبيق (IFRS :17) أو

(IFRS 15) بالنسبة لعقود الخدمات ذات الأتعاب المحددة يعتبر نوع من المرونة المحاسبية حيث يمكن للشركات التأمين التي تصدر كلا النوعين من العقود اتباع نفس الطريقة المحاسبيةكما ان المعيار (IFRS :17) ركز بشكل اساس علي نشاط التأمين ،وليس علي شركات التأمين فقط وبالتالي سمع للشركات بتطبيقه علي جميع العقود التأمين التي بتضمنها نطاقه طوال مدة تلك العقود مما يؤدي الي تحسين جودة التقارير المالية وبالتالي السماح للمستخدمين والمحللين الماليين من امكانية المقارنة بين الشركات التي تصدر عقود التأمين.

٤/٣ متطلبات تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS :17)

١/٤/٣ فصل مكونات عقود التأمين

ينص معيار عقود التأمين(IFRS :17) بالفقرات (١٠، ١١، ١٢، ١٣) علي ان عقد التأمين قد يحتوي علي مكون او اكثر يقع ضمن نطاق معيار اخر علي سبيل المثال فقد يتضمن مكون استثمار او مكون خدمة او كليهما وبالتالي ينبغي علي الشركة القيام بتحليل هذا العقد بهدف تحديد ما اذا كان يحتوي علي مكونات غير تأمينية يجب فصلها ومعالجتها وفقاً لمتطلبات معايير أخري أم لا (ifrs:17،paha:13)

وقد تطلب معيار (IFRS :17)ضرورة فصل ثلاث مكونات غير تأمينية من عقد التأمين وفقا لخصائصها وتحت مجموعة من الشروط بحيث يتم معالجتها محاسبيا بشكل منفصل ويمكن عرضها علي النحو التالي:

أ–**المشتقات الضمنية:**–عبارة عن ادوات مالية أو اي عقود أخري تقع ضمن نطاق معيار التقرير المالي الدولي ifrs9 والذي يقابله المعيار المصري (رقم ٢٦)

ب–مكونات الأستثمار:–المبلغ الذي يتعين علي الشركة التأمين أو المومن الذي يصدر العقد ان يقوم بسداده لحامل الوثيقة حتي لوام يتحقق الحدث المومن منه

ج–تعهدات الشركة يتحويل سلع او خدمات غير تأمينية يمكن تميزها بذاتها الي حامل الوثيقة

وفي ضوء ما سبق **يري الباحث** ان فصل مكونات عقود التأمين تسهم بشكل فعال في القضاء علي المشاكل المحاسبية التي تظهر مع تداخل مكونات هذه العقود مما يؤثر بشكل مباشر علي دقة وشفافية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية وبالتالي امكانية مقارنة التقارير لمختلف الشركات والصناعات.

٢/٤/٣ تجميع عقود التأمين

اشار المعيار (IFRS :17)في الفقرات (١٤، ١٦، ٢٢) إلي انه ينبغي علي الشركات المصدرة لعقد التأمين تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محفظة محدة، حيث ان المجموعة الواحدة لايمكن ان يتضمن الا العقود التي صدرها خلال سنة واحدة ومن ثم تقسم محفظة عقود التأمين علي النحو التالي:(IFRS :17 ،paha،14،16،22):-

- مجموعة عقود التأمين المحملة بالخسائر عن الاعتراف الأولي .
- مجموعة عقود التأمين التي لا يحتمل بشكل كبير ان تصبح محملة بخسائر لاحقا .
- مجموعة عقود التأمين الأخري المتبقية في المحفظة .

ويري الباحث ان متطلبات تجميع عقود التأمين وفقاً لمعيار عقود التأمين (IFRS :17)قداختلفت عن المتطلبات الواردة بمعيار عقود التأمين (IFRS :4) حيث لا توجد هناك متطلبات محددة بشان عملية تجميع عقود التأمين في ظل معيار عقود (IFRS :4) ممادفع شركات التأمين الي تطبيق سياسات محاسبية مختلفة لمعالجة عملية تجميع العقود كما سمع لهم باجراء مقاصة بين الخسائر الناشئة من بعض عقود التأمين مع الأرباح الناشئة من عقود تأمين بينما يمنع معيار (IFRS :17) اجراء اية مقاصة بين الأرباح والخسائر لمجموعات عقود التأمين مما يؤدي الي تحسين جودة التقارير المالية وجعل المعلومات التي تضمنتها اكثر ملاءمة لمستخدمها مما يساعد في إتخاذ القرارات المتعلقة بتسعير العقود وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وإدارة المخاطر.

٣/٤/٣ الأعتراف بعقود التأمين

قدم معيار عقود التأمين (IFRS :17) مبادي موحدة للأعتراف بالعقود الواقعة ضمن نظاقة وبموجب هذا المعيار ينبغي علي الشركة الأعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في أقرب فترة من التوقيتاتالتالية(شحاتة٢٠١٩،qing burke2019)

١- بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين .

٢- تاريخ استحقاق أول دفعه من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين ،كما سمع المعيار في حالة عدم وجود تاريخ استحقاق تعاقدي فأن الدفعة الأولي من حامل الوثيقة تعتبر مستحقة فور استلامها

٣- وفقا للوقائع و الظروف التي تشير الي وجود عقد محمل بخسارة أو عندما تصبح مجموعة العقود ككل محملة بخسارة

وفي ضوء ما سبق **يري الباحث** ان معيار عقود التأمين (IFRS :17)وضع اسس محددة للأعتراف بالعقود الواقعة ضمن نطاقه وبالتالي استطاع معالجة المشاكل المحاسبية لممارسة العملية لمعيار عقود التأمين (IFRS :4) المقابل للمعيار المصري (٣٧)المعدل عام٢٠١٥ حيث لم يحدد اسسا واضحة التوقيت الأعتراف بعقود التأمين بالقوائم المالية وترك المجال أمام شركات التأمين لاستخدام المعيار الدولي (IAS8)عن وضع السياسات المحاسبية التي تتعلق بالعقود التي تدخل ضمن نطاق معيار العقود التأمين (IFRS :4).

٣/٤/٤ القياس

بأستقراء معيار التأمين (IFRS :17) يتضح للباحث ان المعيار قد وضع ثلاثة مناهج لقياس مجموعة عقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه علي النحو التالي:

(widing and jansson،2018،النجار ٢٠١٨)

١- منهج النموذج العام (نموذج القياس الالزامي)

٢- منهج مدخل الرسوم المتغيرة

٣-منهج مدخل تخصيص الأقساط

ويمكن للباحث تناول هذه المداخل بشى من التفصيل علي النحو التالي

١-منهج النموذج العام "نموذج القياس الالزامي"

يطبق هذا النموذج علي جميع عقود التأمين التي لا تحتوي ميزات المشاركة المباشرة عند قياس الالتزامات فيما عدا عقود التأمين قصيرة الأجل التي اختارت طوعا ان تطبق عليها منهج تخصيص الأقساط طالما كانت مؤهله لذلك (mignolet2017)،حيث يطبق النموذج العام سواء عند القياس الأولي او اللاحق علي النحو التالي:-

- **القياس الأولي**

يرتكز هذا المنهج علي عدد من المكونات الأساسية تشكل في مجملها أساس القياس،حيث يجب علي الشركة قياس التزامات مجموعة عقود التأمين المصدرة عند القياس الأولي بإستخدام كل من ما يلي:-(شحاتة،٢٠١٩)

أ- مكون الوفاء بالتدفقات النقدية ويتضمن كا ما يلي:-

-تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية

-تسوية تعكس القيمة الزمينة للنقود والمخاطر المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية الي الحد الذي لا تدرج فيه المخاطر المالية في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية (معدلات الخصم)

-تعديل مقابل المخاطر -المخاطر غير المالية .

ب- مكون هامش الخدمة التعاقدية

ويمكن للباحث تناول مكونات هامش الخدمة التعاقدية علي النحو التالي :

***مكون الوفاء بالتدفقات النقدية النقدية**

يقصد بمصطلح التدفقات النقدية تقديرات القيمة الحالية للمبالغ التي تتوقع الشركة تحصيلها من الأقساط ودفعها للمطالبات والمزايا والمصروفات المتعلقة بمجموعة العقود معدلة بعدم التاكد (تعديل المخاطر)والقيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية (معدلات الخصم)(IFRS,17،2017)

وفي ضوء معيار عقود التأمين (IFRS,17)يتكون مكون الوفاء بالتدفقات النقدية من العناصر التالية:-

- تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:-

يشير مصطلح التدفقات النقدية المستقبلية الي انه يمكن للشركة عند قياس مجموعة من عقود التأمين ان تدرج جميع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود كل عقد المجموعة

(Nguyen Molinari2013-laurentetal،2016،وقد اشارت بعض الدراسات الي ان هناك عدة خصائص يجب توافرها في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية (المتوقعة)وذلك علي النحو التالي:-

(IFRS 17،Widig& Jansson2018 ،الفار،٢٠١٨)

- ينبغي ان تكون التقديرات موضوعية وبعيدة عن التحيز:-بمعني ان تكون جميع المعلومات المتاحة معقولة للتقدير مبالغ وتوقيت عدم التأكد لهذه التدفقات

- وجود اتساق بين التقديرات ومتغيرات السوق بمعني ان تعتمد التقديرات علي معلومات معنية علي مرجعية السوق بحيث تسهل علي مستخدمي التقارير فهمها.

- ينبغي ان تعكس التقديرات الظروف القائمة في تاريخ القياس في يؤدي الي انخفاض مستوي عدم التاكد وجعلها اكثر ملاءمة

– ينبغي علي الشركة ان تقوم بتقدير تعديل المخاطر غير المالية بشكل منفصل عن التقديرات الأخري

– ينبغي علي الشركة ان تقوم بتقدير التدفقات النقدية بشكل منفصل عن تسوية القيمة الزمينة للنقود المخاطر التأمينية .

– ينبغي ان تقع التقديرات التدفقات النقدية ضمن حدود عقود التأمين

ويتفق الباحث مع (Istnate 2017، Mignolet2017) علي ان توافر الخصائص السابق ذكرها بتقديرات التدفقات النقدية سوف يؤدي الي تحقيق العديد من المنافع أهمها:–

- تحسين مستوي الأفصاح بالتقارير المالية وإمداد مستخدميها بالمعلومات التي بشكل أفضل (مبالغ وتوقيت وعدم تأكد التدفقات النقدية) .
- – تحقيق الاتساق مع المعايير الدولية للتقارير المالية الأخري تناولت التزامات مالية لها خصائص مماثلة الالتزامات عقود التأمين مثل معيار التقرير المالي الدولي(IFRS 9)
- تحسين مستوي الشفافية بالتقارير المالية نتيجة لأستخدام تقديرات موضوعية وغير متحيزة .

- **<u>معدلات الخصم</u>**

في ضوء متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS:17) ينبغي علي الشركة تعديل التدفقات النقدية المستقبلية لتعكس أثر اقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية الأخري مثل مخاطر السيولة ومخاطر العملة المرتبطة بتلك التدفقات النقدية ويتم ذلك من خلال استخدام معدل خصم (Mingolet) 2017وهناك عدة خصائص يجب توافرها في معدلات الخصم المستخدمة أهمها (Nguyen Molinari 2013) (IFRS 17 Paha36)

١– ان تعكس معدلات الخصم القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية والسيولة لعقود التأمين .

٢– وجود أتساق بين معدلات الخصم واسعار السوق الحالية .

٣– استبعاد أثر العوامل التي تؤثر علي اسعار السوق الحالية والتي لا تؤثر علي التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين .

في ضوء ما سبق **يتضح الباحث** ان معيار(IFRS 17) قد أحدث تطورا ملحوظاً في مجال تحديد معدلات خصم حالية تعكس اثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية الأخري عند خصم التدفقات النقدية المستقبلية ،وذلك بعكس ما كان يطبق في ظل معيار عقود التأمين (IFRS:4)المعيار

المصري رقم (٣٧)المعدل عام ٢٠١٥ الذي سمح للشركات بخصم تستند الي العائد المتوقع علي الأصول او استخدام معدلات خصم تحددها السلطات التنفيذية او استخدام معدلات خصم خالية من المخاطر او عدم استخدام معدلات خصم مما يؤدي الي ضبط وتوحيد المعالجات المحاسبية وعدم وجود خيارات لها و بالتالي تحسين جودة التقارير المالية .

- **تعديل مقابل المخاطر – المخاطر غير المالية**

يشير مصطلح تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية إلي المقابل الذي تطلبة شركة التأمين نتيجة لتحمل عدم التأكد بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية التي تنشأ من المخاطر غير المالية وذلك في حال التزام الشركة بعقد التأمين وبالتالي يحب علي الشركة تعديل القيمة الحالية للتدفقات، النقدية المستقبلية لتعكس تعديل المخاطر – المخاطر غير المالية ، وإدراجها أما في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية أو في معدل الخصم (England , etal,2018 – Mignolet,2017) كما الزم معيار (IFRS, 17) الشركات أن تدرج المخاطر بشكل صريح وليس ضمني كونة منفصل نظرياً عن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ومعدلات الخصم (إبراهيم ، ٢٠١٨)

ويتفق الباحث مع (النجار ، ٢٠١٨) علي أن تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية طبقاً لمتطلبات معيار عقود التأمين (IFRS:17) سوف يساهم في تحسين جودة التقارير المالية لعدة أسباب لعل من أهمها:

١-القياس الصريح للمخاطر غير المالية يؤدي إلي تمكين الشركات من التمييز بين الالتزامات المولودة للمخاطر والالتزامات الخالية من المخاطر .

٢-تعديل المخاطر – للمخاطر للمخاطر غير المالية سوف يؤدي الي إتاحة المعلومات المفيدة لمستخدمين عن وجهة نظر الشركة للعبء الاقتصادي التي تفرضه المخاطر غير المالية بعقود التأمين التي تصدرها الشركة .

٣-تعديل المخاطر – المخاطر غير المالية يؤدي إلي توفير معلومات عن الربح المعترف به نتيجة تحمل المخاطر والربح المعترف به من خلال تقديم الخدمة .

مكون هامش الخدمة التعاقدية

يشير مصطلح هامش الخدمة التعاقدية الي الربح الذي نتوقع الان تحقيقه نتيجه لتقديم الخدمات التي تتعهد بها او في هذا الصدد تنص معيار عقود التأمين (IFRS:17 ,Para,38) علي عدم السماح للشركة بالاعتراف بأي زيادة في التفقات الداخلة كربح عند الاعتراف الاولي في حين تطلب

المعيار الاعتراف بذلك الربح علي مدار فترة التغطية التأمينية ويتفق ذلك مع منهج الاعتراف بالارباح والخسائر المتعلقة بالعقود مع العملاء وفقاً لمعيار (IFRS:15) .

ويري الباحث ان الانساق بين معياري عقود التأمين (IFRS:17) والعقود من العملاء (IFRS:15) سوفيؤدي إلي شفافية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية مما يساهم في تحسين جودة هذه التقارير.

القياس اللاحق

في ضوء ما سبق يتضح للباحث أن نموذج القياس العام (الاولي) يتضمن مكونيين رئيسيين **أولهما** الوفاء بالتدفقات النقدية والذي يصور القياس المباشر المبني علي تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية معدلة بقياس صريح لمقابل يعكس المخاطر غير المالية التي تتحملها الشركة (التعديل المخاطر) **وثانيهما** هامش الخدمة التعاقدية الذي يعتبر مكون محوري ومعقد ويمثل تحديداً كبيراً أمام الشركات في القياسات اللاحقة للالتزامات عقود التأمين . وعلي الجانب الاخر فانه ينبغي في نهاية كل فترة مالية ان يكون هناك تضمين للتغييرات التي حدثت خلال الفترة علي مكونات التزامات التأمين لتحدد أي من هذه التغيرات تتعلق بالخدمات المستقبلية ، وبالتالي يمكن تحديد أثر هذه التغيرات علي المركز المالي والاداء المالي للشركة (IFRS:17). **نموذج الرسوم المتغيرة**

أكدت بعض الدراسات (شحاته ، ٢٠١٩، Mignolet,2017) علي ان نموذج الرسوم المتغيرة يعتبر نموذج بديل للنموذج العام ، حيث يختص بقياس عقود التأمين التي تحتوي علي ميزات المشاركة المباشرة وفقاً لمتطلبات معيار عقود التأمين (IFRS:17) سواء مرحلة القياس الاولي أو القياس اللاحق علي النحو التالي :

- **القياس الاولي**

يمكن القول أن نموذج الرسوم المتغيرة يتوافق مع النموذج العام في مرحلة القياس الاولي وذلك فيما يخص كل من :

تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ، وكذلك تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية فضلا عن هامش الخدمة التعاقدية.

- **القياس اللاحق**

أكد معيار عقود التأمين (IFRS17,Para,45) علي ان القيمة الدفترية بهاش الخدمة التعاقدية في نهاية فترة التقرير يتم قياسها وفقا للقيمة الدفترية في بداية الفترة بعد تعديلها بالمحدوات التالية:
إضافة عقود جديدة مماثلة ، مقدار التغير في القيمة العادلة للبنود الضمنية ، التغيرات في الوفاء. بالتدفقات النقدية ، التغيرات في اسعار الصرف ، الجزء من هامش المعترف به كايرادات تأمين نظير الخدمات المقدمة خلال الفترة .

ويري الباحث أن تعديل هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين التي تحتوي علي ميزات المشاركة المباشرة بالمحددات السابقة طبقا لمتطلبات معيار عقود التأمين (IFRS:17) سوف يؤدي إلي توفير معلومات بمستوي عالي من الشفافية توضح الاختلافات الجوهرية بين عقود التأمين ، الامر الذي يؤدي الي تحسين جودة التقارير المالية وإمكانية إجراء المقارنات بين شركات التأمين

منهج تخصيص الاقساط

يعتبر منهج تخفيض الاقساط نموذج قياس اختياري وليس الزامي ، حيث يعطي هذا النموذج للشركة حرية تطبيقية حال توافر شروط تحقيقه والتي تتمثل فيما يلي : (النجار ، ٢٠١٩) .

١. فترة تغطية كل عقد في المجموعة سنة واحدة أو أقل ويعني ذلك ان هذا المدخل يطبق علي العقود قصيرة الاجل .

٢. وجود دلائل أو مؤشرات تفيد بعدم اختلاف نتائج استخدام منهج تخصيص الاقساط في قياس التزامات التغطية المتبقية للمجموعة عن تلك التي تستنتج بتطبيق النموذج العام .

- **القياس الاولي**

طبقا لمعيار (IFRS:17) يمكن للشركة الاعتراف بالتدفقات النقدية لإفتناء التأمين كمصروفات عند تكبدها بشرط ان تكون فترة تغطية كل عقد داخل المجموعة سنة واحدة أو أقل وأن المجموعة غير محملة بخسائر ، بمعني أنه عند القياس الاولي لا يتم تحديد المكونات المستخدمة في قياس عقد التأمين، وذلك علي عكس النموذج العام والذي لا يتطلب قياس واضح للتدفقات النقدية المستقبلية (غالي والفار ، ٢٠١٨) .

- **القياس الاحق**

طبقا لمتطلبات معيار عقود التأمين (IFRS:17) يمكن للشركة تعديل القيمة الدفترية لإلتزامات التغطية المتبقية بأثر الاقساط المحصلة بعد الاعتراف الاولي ان وجدت ومبلغ استهلاك التدفقات النقدية لاقتناء التأمين ان لم يكن الشركة قد أعترفت بها في البداية كمصروف فور تكبدها ومبلغ ايرادات التامين المعترف به نظير التغطية الممتدة خلال الفترة .

٥/٤/٣- متطلبات العرض وفقاً لمعيار عقود التأمين :

قدم معيار عقود التأمين(IFRS:17) ضوابط فعالة للعرض في قائمتي المركز المالي والاداء المالي ويمكن للباحث عرضها علي النحو التالي :-

- **العرض في قائمة المركز المالي :-**

حيث الزم المعيار الشركات بان تعرض في قائمة المركز المالي بشكل متفصل إجمالي كل من أصول وإلتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود اعادة التأمين المحتفظ بها وذلك لإختلاف طبيعتها عن عقود المصدرة علي ان يكون بالقيمة الدفترية للبنود التالية : - (شحاتة ، ٢٠١٩) .

- أصول عقود التأمين المصدرة وتشير إلي المجموعات التي تشكل صافي الاصول بعد قياسها .
- إلتزامات عقود التأمين المصدرة وتشير الي المجموعات التي تشكل صافي الالتزامات بعد قياسها .
- أصول عقود اعادة التأمين المحتفظ به .

ويتفق الباحث مع (غالي والفار ، ٢٠١٨) حيث أن فصل القيم الدفترية لكل من مجموع أصول عقود التأمين المصدرة ومجموع إلتزامات عقود التأمين المصدرة ومجموع أصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها ومجموع التزامات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها يتسق مع معيار المحاسبة الدولي (IAS1) عرض القوائم المالية حيث لايجوز للشركة إجراء مقاصة بين الاصول والالتزامات ، مما يؤدي تحسين المعالجات المحاسبية لمعاملات التأمين وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية وتوفير معلومات قابلة للمقارنة.

- العرض في قائمة الاداء المالي :

حيث ألزم المعيار الشركات بأن تعرض المبالغ المعترف بها في قائمة الارباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل علي النحو التالي (IFRS,17,Para,٥٦)

- **نتيجة خدمات التأمين وتشمل إيردات ومصلروفات خدمات التأمين :-**

قبل صدور (IFRS:17) كانت الايرادات تتفاوت بتفاوت المعالجات المحاسبية لمعاملات التأمين من بلد لاخري ومن ثم تتضمن قائمة الاداء المالي إيرادات لايمكن مقارنتها بسهولة مع بيانات التقارير المالية لشركات أخري ، وبعد صدور المعيار الزم الشركات بعرض إيرادات عقود التاليين بطريقة تتسق بشكل عام مع متطلبات معيار التقرير المالي (IFRS:15) حيث يجب علي الشركة أن تستبعد من إيرادات التأميين أي مكونات استثمار وكذلك الاعتراف إيرادات التأمين عن كل فترة حسمبا نقي بالالتزامات لاداء عقود التأمين (Njegomir etal,2016) .

ويري الباحث ان عرض نتيجة خدمات التأمين في ضوء معيار عقود التأمين (IFRS:17) سوف يؤدي إلي توفير معلومات موحدة عن إيرادات شركات التأمين مما يساهم في إجراء المقارنات بين الشركات المختلفة وتحسين جودة التقارير المالية .

دخل أو مصروفات تمويل التأمين : -

يعكس دخل أو مصروفات تحويل التأمين التغيرات في القية الدفترية لمجموعة عقود التأمين المتعلقة بالمخاطر المالية وهي تشمل تأثير القيمة الزمنية للنقود وكذلك تأثير التغيرات في المخاطر المالية حيث يمكن عرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين الناتجة عن تعديل المخاطر – للمخاطر غير المالية كجزء من نتيجة خدمات التأمين .

ويمكن القول بأنه لأغراض تحقيق الأتساق بين متطلبات ومعيار العقود التأمين (IFRS:17) والمعيار المحاسبي الدولي (IAS1) ويجب عرض تكاليف التمويل بشكل منفصل،وفي هذا السياق سمع عقود التأمين (IFRS:17,Para,88) للشركة حرية أختيار السياسة المحاسبية لكل محفظة عقود تأمين حيث يتم ادراج دخل او مصروفات تمويل التأمين عن محفظة عقود التأمين أما بالكامل الارباح والخسائر أو بتبويبه بين الارباح والخسائر والدخل الشامل الأخر (شحاتة،٢٠١٩)

ويري الباحث ان السماح لشركات التأمين بأختيار السياسات المحاسبية لعرض ودخل او مصروفات تمويل التأمين يساهم في توفير معلومات محاسبية ملاءمة للمستخدمين وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية .

٦/٤/٣ متطلبات الأفصاح وفقا لمعيار عقود التأمين (IFRS:17)

تهدف متطلبات الأفصاح بمعبار عقود التأمين (IFRS:17) الي توفير معلومات ملاءمة بالتقارير المالية،لتحسين مستوي شفافية وجودة المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير الامر الذي يمكن

مستخدمها من تقييم أثر العقود علي المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة (MalaFronte etaL 2016-KouKl A. 2018-IFRS:17)

وذلك من خلال الأفصاح مما يلي:-

-المبالغ المعترف بها والتي تنشأعن عقود التأمين .

-التغيرات في الأحكام المهنية المرتيطة بالمعالجات المحاسبية لعقود التأمين .

-المخاطر الناشئة عن عقود التأمين .

- ويمكن للباحث تناولها بشي من التفصيل .

٣/٤/٦/١ - المبالغ المعترف بها والتي تنشأ عن عقود التأمين

اولأ:-بالنسبة للعقود التي يطبق عليها منهج النموذج العام أو منهج الرسوم المتغيرة

لقد اشارت الفقرة رقم (٩٩)من معيار عقود التأمين(IFRS:17)الي أنه ينبغي علي الشركات توفير الأفصاح الكافي عن كل من مستويات عقود التأمين المصدرة والمبالغ التي تم الأعتراف بها في قائمة الأداء خلال الفترة محل التقرير ،وهذا يتطلب من شركات التأمين الأفصاح عن أربع جوانب رئيسية كما يلي:-

أ- **تسويات التزامات (او اصول) عقود التأمين .**

ينص معيار عقود التأمين(IFRS:17) علي انه ينبغي علي شركات التأمين فصل التزام عقود التأمين الي مكونات مع اجراء تسويات لهذه المكونات بشكل منفصل لكل مكون بداية من الرصيد الأفتتاحي الي الرصيد الختامي، علي ان يتم فصل تسويات التزامات (أو اصول)عقود التأمين المصدرة عن عقود اعادة التأمين المحتفظ بها،كما يتطلب من شركات التأمين ان تقوم بالأفصاح عن مبالغ خدمات التأمين بخلاف عقود أعادة التأمين المحتفظ بها (103 100 Paha 17 IFRS،).

ويري الباحث ان فصل التزام عقود التأمين الي مكونات مع اجراء تسويات لهذه المكونات والأفصاح عن ذلك بشكل منفصل ،سوف يساهم في تحسين جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية بما يمكن مستخدمي تلك التقارير من ترسيد قرارتهم الاستثمارية .

ب-اثر عقود التأمين المتعرف بها خلال الفترة

ينص معيار عقود التأمين (IFRS:17) علي أنه ينبغي علي شركات التأمين الأفصاح عن أثر الأعتراف الأولي لعقود التأمين المصدرة وعقود اعادة التأمين المتحفظ بها خلال الفترة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي والتي تبين تأثيرها عند الأعتراف الأولي علي كل منتقديرات القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية الخارجة ، تقديرات القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية الخارجة، تقديرات القيمة

الحالية للتدفقات المستقبلية الداخلة، تعديل المخاطر – للمخاطر المالية ، هامش الخدمة التعاقدية (النجار ،٢٠١٩ ، (IFRS:17 Para,107)

ويري الباحث ان الأفصاح عن أثر العقود الجديدة المعترف بها خلال الفترة سوف يؤدي الي توفير معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية حيث يوفر معلومات محاسبية عن ربحية تلك العقود الصادرة في هذه الفترة كما ان فصل تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الي تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة وتقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة سوف يؤدي الي توفير معلومات مفيدة عن حجم المبيعات ضمن ايرادات التأمين المعروضة في قائمة الاداء المالي مما يؤدي إلي تحسين جودة التقارير المالية .

ج–تحليل الايرادات

ينص معيار (IFRS:17) علي انه يجب الافصاح عن مكونات ايرادات التأمين المعترف بها عن الفترة كما يلي:– (النجار، ٢٠١٩،106 IFR:17 Paha)

*المبالغ المتعلقة بالتغيرات في التزامات التغطية المتبقية وتشمل(مصروفات خدمات التأمين المتكبدة خلال الفترة تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية– مبلغ هامش الخدمة التعاقدية المعترف به في الأرباح أو الخسائر)

* الجزء المخصص ضمن الأقساط المتعلق باسترداد التدفقات النقدية لأفتناء التأمين "المقابل لأستهلاك التدفقات النقدية لأفتناء التأمين"

ويري الباحث ان الأفصاح عن تحليل ايرادات التأمين المعترف بها عن الفترة سوف يؤدي الي توفير معلومات عن العوامل الموثرة علي ايرادات التأمين مما يودي الي تحسين جودة التقارير المالية .

د– تفسير التوقيت الذي تتوقع فيه الشركة أن تعترف بها حسب الخدمة التعاقدية .

ينص معيار عقود التأمين (IFRS: 17) علي إنه ينبغي علي شركة التأمين الإفصاح عن التوقيت الذي تتوقع فيه الشركة أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في الارباح أو الخسائر سواء بمعلومات كمية أو نوعية ، مع الاخذ في الاعتبار ضرورة فصل المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المصدرة عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها . (IFRS ,17,Para,109)

ويري الباحث أن الافصاح عن التوقيت الذي تتوقع فيه أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في الارباح والخسائر ، سوف يساهم في توفير معلومات محاسبية ذات قيمة تنبؤية في تقييم الربحية المستقبلية مما يؤدي إلي تحسين جودة الربحية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين .

ثانيا : بالنسبة للعقود التي يطبق عليها منهج تخصيص الاقساط

ينص معيار عقود التأمين (IFRS, 17) علي انه ينبغي علي شركة التأمين الأفصاح عن مكونات التزامات عقود التأمين . بشكل منفصل وذلك بالنسبة لعقود التأمين التي يطبق عليها منهج تخصيص الاقساط وذلك علي النحو التالي : – (IFRS 17,Para,105) .

- مكونات التزامات التغطية المتبقية .
- مكون الخسارة (أن وجد)
- مكون التزامات المطالبات المتكبدة .

٢/٦/٤/٣ التغيرات في الاحكام المهنية بالمعالجات المحاسبية لعقود التأمين .

ينص معيار عقود التأمين (IFRS ,17) علي إنه ينبغي علي شركة التأمين الافصاح عن الاحكام المهنية والتغيرات في هذة الاحكام المهنية والتغيرات في هذه الاحكام نتيجة الالتزام بتطبيق هذا المعيار وذلك من خلال الافصاح عن ما يلي (غالي والفأر ،٢٠١٨ ، (IFRS 17,Para,105)

- طرق ، مداخل تقدير قياس عقود التأمين ، ومدخلات تلك الطرق
- التغيرات التي تأثرت علي طرق تقدير مدخلات قياس العقود .
- المدخلات المستخدمة في تحديد كل من مكونات الاستثمار ومعدلات الخصم ،تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية .
- تحديد مستوي الثقة الملائم في حساب تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية وكذلك التقنية المستخدمة .
- مداخل تحديد دخل أو مصروفات تحويل التأمين المعترف بها في الارباح والخسائر .

ويري الباحث أن تضمين معيار عقود التأمين (IFRS 17) عن البنود السابقة بهدف بشكل أساس إلي تحسين مستوي الافصاح والشفافية بالتقارير المالية وبما يمكن مستخدمي هذة التقارير من ترشيد قرارتهم الاستثمارية .

٣/٦/٤/٣ المخاطر الناشئة عن عقود التأمين .

ينص معيار عقود التأمين (IFRS 17) علي إنه ينبغي علي الشركة الافصاح عن كل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة بنطاق معيار عقود التأمين علي ما يلي **(IFRS:17,Para,124,125,126)**:

- نشأة المخاطر وأي تغيرات حدثت بها خلال الفترات السابقة
- استيراتيجية الشركة في تحديد المداخل المستخدمة في قياس المخاطر والتغيرات التي حدثت بها خلال الفترات السابقة .

- بيان بالمعلومات المرتبطة بالمخاطر التي يمكن قياسها كمياً في نهاية كل فترة .
- الاطار التنظيمي الذي يحكم مجال أنشطة الشركة المصدرة لعقود التأمين .
- مدي تطور الالتزامات المرتبطة بالمخاطر (مخاطر السوق ، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة).

ويري الباحث أن الافصاح عن المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة بنطاق معيار التأمين (IFRS 17,) سوف يساهم في توفير معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم درجة عدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية .

رابعاً : أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) علي تحسين جودة التقارير المالية .

تعتبر التقارير المالية هي أداة التعبير الحقيقة للمنشأة ، وذلك من خلال المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير ، والتي تساعد المستخدمين علي إتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، لذلك زاد الاهتمام في الاونة الاخيرة بجودة التقارير المالية .

نتمثل جودة التقارير في القدرة علي التعبير بدقة ومصداقية عن حقيقة الواقع الاقتصادي للشركة ونتائج أعمالها ، وما يتحقق من منفعه لمستخدميها مع خلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية ، وارتفاع قدرتها التنبؤيه علي تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة (علي ،٢٠١٥).

ويؤكد (حمدان ،٢٠١١) علي ان جودة التقارير المالية تعني ان تخلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية وأن تعكس صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة ، وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية علي تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة ، كما عرفها (Habib & Jiang , 2015) علي انها توفر معلومات أكثر عن خصائص الاداء المالي للشركة مما يجعلها ملاءمة لاتخاذ القرارات

في ضوء ما سبق **يري الباحث** ان جودة التقارير المالية تعني إعداد تلك التقارير وفقاً لأطار إعداد التقارير المالية المطبق وخلوها من التحريفات الجوهرية بحيث تعكس المركز المالي الحقيقي للشركة خلال فترة زمنية معينة .

وفيما بتعلق لأهمية جودة التقارير فقد تناولت العديد من الدراسات (SKaife et al., 2013 – lin etal (.,2015 – Anne and Scott ,2010 Hope,2013) الاثر الايجابي لجودة التقارير المالية وخلصت تلك الدراسات الي ان اهم مزايا تحسين جودة التقارير هي زيادة كفاءة الاستثمار وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمستثمرين وبالتالي زيادة قدرة المستثمرين علي رقابة انشطة الادارة كما يؤدي تحسين جودة التقارير المالية الي انخفاض الاثر السلبي للقيود التمويلية علي الاستثمار مما يؤدي الي زيادة استثمارات الشركة وتخفيض تكلفة التمويل .

وبشأن قياس جودة التقارير المالية فقد تعددت المقاييس التي استخدمها الدراسات السابقة لقياس جودة التقارير المالية حيث اتفق البعض (Dechow etal 2010 – Goel , etal 2012 – lin etal, 2015, ، نويجي ٢٠١٨) علي قياس جودة التقارير المالية من خلال ممارسات ادارة الربحية حيث توصلت تلك الدراسات الي وجود علاقة سلبية بين ادارة الربحية وجودة الربحية ومن ثم جودة التقارير المالية ، كما اعتمدت بعض الدراسات (Cheung etal , 2010 – غالي والفار ،٢٠١٨ – النجار ، ٢٠١٩) ، في قياس جودة التقارير المالية علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حيث توصلت تلك الدراسات الي ان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تعتبر مقياس للربحية والتي تنعكس بدورها علي جودة التقارير المالية .

كما استخدمت العديد من الدراسات. Karami & Farzad , 2013 أبو العلا ، ٢٠١٨ – ٢٠١٤ Hu etal ،

التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية ، حيث توصلت تلك الدراسات الي ان التحفظ المحاسبي يحد من قدرة الادارة علي اخفاء الانباء غير السارة والمبالغة في الاداء المالي للشركة مما يؤدي الي تخفيض عدم تمائل المعلومات وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية .

هذا وسوف **يستخدم الباحث** ثلاثة أبعاد لقياس جودة التقارير المالية في شركات التأمين وهي جودة المعلومات المحاسبية ، وجودة الارباح ومستوي التحفظ المحاسبي وذلك علي النحو التالي:

١/٤ البعد الاول : أثر تطبيق معيار عقود التأمين ((IFRS 17) علي جودة المعلومات المحاسبية

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (F A S B) بصياغة خصائص نوعية بنبغي ان تتصف بها المعلومات الواردة بالتقارير المالية حتي تكون ذات قيمة وتعود بالنفع علي مستخدميها وفي ضوء ذلك فأن الالتزام بتطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17)سوف يؤدي الي تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين ، ويمكن للباحث توضيح ذلك علي النحو التالي :-

١/١/٤ – الملاءمة Relevance

يقصد بالملاءمة ان تكون المعلومات ملاءمة لإحتياجات متخذ القرارات وتؤثر علي القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم الاحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقيماتهم الماضية (عبد المنعم ، ٢٠١٥) ، وحتي تتسم المعلومات المحاسبية بالملاءمة ، يجب ان يتوافر فيها خاصيتين هما : (IASB ,2018)

- خاصية القيمة التنبؤية : بمعني قدرة المعلومات المحاسبية علي تحسين قدرة متخذ القرار علي التنبؤ بنتائج الاحداث المستقبلية في ضوء نتائج الاحداث الماضية والحاضرة (مثل التنبو بالارباح المستقبلية – التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية .
- خاصية القيمة التأكدية : بمعني قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير علي متخذي القرارات من خلال التأكيد أو التصحيح لتنبؤات نتائج الاحداث المرتبطة بالنشاط الماضي .
- ويعتبر الهدف الاساسي من أصدار معيار عقود التأمين ((IFRS 17) هو جعل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية لشركات التأمين ملاءمة لمستخدميها وذلك من خلال توفير كافة المعلومات التي يحتاجها هؤلاء المستخدمين لإتخاذ قرارتهم الاقتصادية المناسبة .

٢/١/٤ – الموثوقية Reliability

يقصد بالموثوقية أنه يمكن الاعتماد علي المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية ولتحقيق هذه الخاصية يجب ان تكون المعلومات كاملة – خالية من الاخطاء أو الحذف – محايدة – قابلة للتحقق ، ويهدف معيار (IFRS 17) أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية تتسم بالموثوقية وبالتالي يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي القرارات.

٣/١/٤ القابلية للمقارنة Comparability

بمعني إمكانية مقارنة المعلومات عبر الفترات المالية المختلفة لنفس المنشأة من أجل تحديد نقاط القوة ، الضعف ، وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي بين فترتين مختلفتين من نفس الشركة أو بين شركتين مختلفتين في نفس المجال (Hasan etal , 2014 – YIP & Young , 2012)

ولتحقيق هذه الخاصية ينبغي الثبات في استخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية من فترة لاخري ، ولكن ذلك لايمنع من تغيرها أذا كان ذلك أفضل ، واكثر نفعاً ، وبشرط ان يوجد مايبرر هذا التعبير والافصاح عن ذلك وتأثيراته المتراكمة علي الفترات السابقة (عبد المنعم ، ٢٠١٥).

ويتطلب معيار عقود التأمين (IFRS 17) توحيد أسس الاعتراف والعرض والافصاح بالتقارير المالية ، مما يسهل من امكانية عقد المقارنات بين التقارير المالية لشركات التأمين علي المستويين المحلي والدولي

٤/١/٤ القابلية للفهم Understaning

تعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات التي توافرها التقارير المالية قابلة للفهم المباشر من مستخدميها وذلك بقصد توافر درجة من المعرفة لدي مستخدمي المعلومات بحيث تمكنهم من فهم هذه المعلومات وتقييم مستوي منفعتها ، ويؤدي تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) إلي تحسين العرض والافصاح للتقارير المالية لشركات التأمين مما يسهل فهمها من جانبي مستخدميها.

ويري الباحث ان تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) سوف يؤدي االي تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال توفير معلومات أكثر ملاءمة ومصداقية ، بالاضافة الي تحسين خاصية القابلية للمقارنة بين الشركات وزيادة درجة الافصاح في القوائم المالية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية .

٢/٤ البعد الثاني : أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) علي جودة الارباح .

يعتبر مفهوم جودة الارباح من المفاهيم الاساسية في الفكر المحاسبي ولكن لا يوجد تعريف محدد ودقيق لجودة الارباح ، في حين تستخدم بعض الادبيات المحاسبية استمرارية الارباح ، كمقياس لجودتها حيث اشارت دراسة (Richardson , 2003) إلي أن مفهوم جودة الارباح يمكن تحقيقه من خلال مدي قدرة الارباح الحالية علي الاستمرار في الفترات المستقبلية وأكدت دراسة (Bellovary , 2005) علي أن جودة الارباح تعني قدرة الارباح المعلن عنها في التعبير عن الاداء الحقيقي للشركة والتنبؤ بالارباح المستقبلية ، أما دراسة (Dechow etal,2010)أوضحت ان الارباح تكون ذات جودة عالية عندما توفر معلومات اكثر عن سمات الاداء المالي للشركة وتكون ملاءمة لمتخذي القرارات .

بينما تشير ادبيات محاسبية أخري الي جودة الارباح يخلوها من ممارسات ادارة الربحية فكلما انخفضت نسبة المستحقات الاختيارية في الارباح كلما زادت جودتها حيث أشار البعض (عبد الحكيم ،٢٠٢١) (Wells , 2020) إلي ان الارباح تكون عالية الجودة إذا كانت تعكس (الواقع الاقتصادي بدقة – المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاماً – تتضمن بعض التقديرات طويلة الاجل – تخضع لمراجعة عالية الجودة – تتمتع بهيكل حوكمة قوي وتكون مصداقية الادارة هي المحدد الرئيسي لجودة الارباح) .

وفي ضوء مما سبق **يري الباحث** أن، جودة الربحية تتحقق اذا كانت هذه الارباح خالية من ممارسات إدارة الربحية ومدي قدرتها علي الاستمرار في الفترات المستقبلية ، وأن الارباح التي تعلنها الشركة تعبر يصدق وواقعية علي الارباح الحقيقية الفعلية لها مما يؤدي الي تحسين جودة التقارير المالية وبالتالي التأثير علي قرارات المستثمرين .

ويتطلب معيار عقود التأمين (IFRS 17)من شركات التأمين الافصاح عن التوقيت الذي تتوقع فيه الشركة ان تعترف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في الارباح والخسائر ، مما يؤدي إلي توفير معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية في تقييم الربحية المستقبلية مما يؤدي إلي جودة الربحية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية .

كما يتطلب المعيار تعديل المخاطر – المخاطر غير المالية مما يساهم في توفير معلومات عن الربح المعترف به نتيجة لتحمل المخاطر ، الربح المعترف به نتيجة لتقديم الخدمات الامر الذي يؤدي الي تحسين جودة الربحية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية .

٣/٤ البعد الثالث :- أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) علي التحفظ المحاسبي .

ظهر في الازمة الاخيرة أهتمام متزايد بمبدأ التحفظ المحاسبي لما له من تأثير علي جودة التقارير المالية ، حيث أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلي تحسين جودة التقارير المالية ، وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) التحفظ المحاسبي علي أنه رد فعل حذر حيال عدم التأكد من اجل توفير ضمان بأن كافة المخاطر وظروف عدم التأكد المصاحبة للنشاط الاقتصادي قد تم اخذها في الاعتبار(FASB,1980) كما عرفته لجنة معايير المحاسبة المالية الدولية , IASC) (1989 بأنه درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد وذلك بعدم المغالاة في تقدير الاصول والدخل والتأكد من ان الالتزامات والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل ما يجب .

وعرف (Watts , 2003) التحفظ المحاسبي علي انه " فرق التحقق المطلوب للاعتراف بالارباح مقابل الخسائر ، ويعرف(Beaver & Ryan , 2005)التحفظ المحاسبي علي انه انخفاض القيمة الدفترية لصافي الاصول بالنسبة لقيمتها السوقية وعرف (Smith & Skousen,2017) التحفظ المحاسبي علي انه تفصيل المحاسب للطرق المحاسبية التي تؤدي الي التقرير عن القيم الاقل لحقوق الملكية .

ومما سبق **يتضح للباحث** ان التحفظ المحاسبي هو الاعتراف بالخسائر المتوقعة عند إعداد التقارير المالية وعدم الاعلان عن الارباح المتوقعة.

كما **يري الباحث** ان تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS 17) قد حافظ علي مظاهر التحفظ المحاسبي وذلك من خلال ما يلي:

- توزيع هامش الخدمة التعاقدية علي مدي فترة تغطية مجموعة عقود التأمين بأكملها يتوافق مع متطلبات معيار (IFRS 15) (الايرادات من العقود مع العملاء) من حيث الاعتراف بالارباح والخسائر المتعلقة مع العملاء .
- إستبعاد مكونات الاستثمار من الايرادات والاعتراف بأيرادات التأمين لكل فترة وفقاَ لوفائها بالتزامات الاداء بعقود التأمين (أي الاعتراف بالايرادات الفعلية)
- أدراج التدفقات النقدية لاقتناء عقود التأمين ضمن القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين (أي الاعتراف بتكاليف الاستحواذ).

- الاعتماد علي تقديرات مبنيةعلي ظروف السوق الحالية وليس تقديرات تاريخية غير حققية (مما يؤدي إلي جعل المعلومات الواردة بالتقارير المالية تعتبر بصدق عن الوضع الجاري للشركة وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية .
- المحاسبة عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل عن عقود التأمين الاساسية المصدرة توفر معلومات أكثر شفافية وعدالة عن حقوق والتزامات الشركة والدخل والمصروفات ذات الصله بكلا العقدين مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية .

ويري الباحث ان المعيار (IFRS 17) يتطلب معالجات محاسبية أكثر تحفظا عند أعداد التقارير المالية وبالتالي تخفيض مخاطر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية مما يؤدي الي تحسبن جودة تلك التقارير .

خامساً الدراسة الميدانية

حتي تتحقق قيمة البحث العلمي وتكتمل أهداف الدراسة فأنه يجب ربط الاطار النظري بالممارسة العملية ، ويتم ذلك من خلال التأكد من صحة ما توصل إليه الاطار النظري بالاضافة إلي اختيار فروض الدراسة ولتحقيق ذلك يقوم الباحث بأجراء دراسة ميدانية *

من خلال تصميم قائمة استبيان لاستطلاع اراء وتوجهات عينة من المتخصصين في مجال الدراسة وتحليل هذه الاراء بغرض التوصل إلي مدي صحة فروض الدراسة .

مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في الاكاديميين (اعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات المصرية) – المحاسبون بشركات التأمين المصرية – المراجعون الخارجيون – مستخدموالتقارير المالية) ونظراً لصعوبة تحديد أطار مجتمع الدراسة بسبب ضخامة حجم المجتمع فقد قام الباحث بتحديد عينة تحكمية علي يالنحو التالي :

- **أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالجامعات المصرية :**

وقام الباحث بأختيارعينة قوامها ٣٠ مفردة من أعضاء هيئة التدريس تخصص المحاسبة في الجامعات المصرية في القاهرة الكبري .

- **المراجعون بمكاتب المحاسبة والمراجعة**

قام الباحث بأختيار عينة قوائمها ٣٥ مفردة من المراجعيين ببعض مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبري في القاهرة الكبري .

- **المديرون الماليين والمحاسبون بشركات التأمين المصرية .**

*لم يستطيع الباحث القيام بأجراء دراسة تطبيقية علي شركات التأمين المصرية نظراً لان مجلس معايير المحاسبة الدولية ألزم شركات

قام الباحث بأختيار عينة قوائمها ٣٥ مفردة من المديرين الماليين والمحاسبين بشركات التأمين المصرية في القاهرة الكبري .

- **مستخدمو التقارير المالية**

قام الباحث بإختيار عينة قوائمها ٣٠ مفردة من مستخدمي التقارير المالية.

وقام الباحث بتوزيع (١٣٠) قائمة استبيان من خلال المقابلة الشخصية لبعض مفرادات العينة والبريد الالكتروني والتسليم باليد والجدول التالي يوضح توزيع قوائم الاستبيان علي العينة والقوائم المستلمة .

جدول رقم (١) قوائم الاستبيان الموزعة والمستلمة

عينة البحث	القوائم المرسلة	القوائم المستلمة	النسبة
مستخدمو التقارير المالية	٣٠	٢٦	%٨٦.٧
مدير مالي او محاسب بالشركة	٣٥	٢٦	%٧٤.٣
المراجعون الخارجيون	٣٥	٢٨	%٨٠
أعضاء هيئة تدريس	٣٠	٢٥	%٨٣.٣
اجمالي	١٣٠	١٠٥	%٨٠.٨

٢/٥ الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

١. معامل ارتباط الفاكرونباخ للتاكد من ثبات عينة البحث.
٢. الوسط الحسابي لمعرفة مدي ارتفاع او انخفاض اجابات مفردات الدراسة عن المحاور الرئيسية للبحث
٣. الانحراف المعياري لمعرفة تشتت اجابات مفرادات عينة البحث عن المتوسط العام للأجابات .
٤. اختيار T لعينة واحدة لاختبار مستوي الدلالة الاحصائية لمتغيرات البحث .
٥. اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاهلأختبار الفروق المعنوية بين اراء فئات عينة البحث .
٦. اختبار فريد مان لتحديد الاهمية النسبية للمتغيرات البحث من خلال حساب متوسط الترتيب بناء علي اراء عينة البحث.
٧. تحليل الانحدار المتدرج هو اسلوب احصائي يستخدم لاختبار اثر التفاعل بين المتغيرات المستقلة وذلك للتعرف علي اهم المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع .

٣/٥ حساب ثبات وصدق الإستبانة الإستبانة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الإستبانة) استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ) Cronbach's (Alpha) للتأكد من ثبات عينة الدراسة على عينة إستطلاعية مكونة من (٢٠) مفردة وقد تم إستبعادها من العينة الكلية، والجدول رقم (١) يوضح معاملات ثبات وصدق أداة الدراسة.

جدول (٢) معاملات ثبات وصدق أداة الدراسة

المحور	ثبات المحور	صدق الإتساق الداخلي	عدد العبارات
المحور الاول (السمات الواجب توافرها في مهنة المحاسبة في مصر مما يجعلها تتناسب مع تطبيق المعيار)	0.817	0.904	9
المحور الثاني (متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح الخاصه بالمعيار)	0.920	0.959	18
المحور الثالث (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة المعلومات المحاسبية)	0.889	0.943	12
المحور الرابع (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة الارباح)	0.849	0.921	5
المحور الخامس (جودة التقارير المالية مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي)	0.783	0.885	5
الثبات العام للإستبيان	0.966	0.983	49

يتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة مرتفع حيث بلغ (٠.٩٦٦) لإجمالى عبارات الإستبيان، فيما تراوح ثبات المحاور الخمسةنحو (٠.٧٨٣ إلي ٠.٩٢٠)، كما تشير النتائج إلي معامل صدق عالي وهذا يدل على أن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الإعتماد عليه فى التطبيق الميدانى للدراسة بحسب مقياس نانلى والذى اعتمد ٠.٧٠ كحد أدنى للثبات ، وبالتالي يمكن تعميم نتائج البحث .

توصيف عينة الدراسة

جدول رقم (٣)

المتغيرات		التكرارات	%
الوظيفة	مستخدمو التقارير المالية	26	24.8
	مدير مالي أومحاسب الشركة	26	24.8
	المراجع الخارجي	28	26.7
	عضو هيئة التدريس	25	23.8
المؤهل العلمي	دكتوراة	41	39.0
	ماجستير	22	21.0
	دراسات عليا	18	17.1
	بكالوريوس	24	22.9
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	10	9.5
	أكثرمن ٥ : أقل من ١٠سنوات	41	39.0
	أكثرمن ١٠: أقل من ١٥ سنة	40	38.1
	أكثر من ١٥ سنة	14	13.3

بأستعراض نتائج الجدول يتضح للباحث ما يلي:

بالنسبة **لمتغير الوظيفة** لأفراد عينة الدراسة، حيث بلغت نسبة مستخدمو التقارير المالية نحو ٢٥%، بينما بلغت نسبة مدير مالي أومحاسب الشركة نحو ٢٥%، وبلغت نسبة المراجع الخارجي الشركة نحو ٢٧%، وبلغت نسبة عضو هيئة التدريس نحو ٢٤%.

- بالنسبة لمتغير **المؤهل العلمي** لأفراد عينة الدراسة حيث بلغت نسبة الحاصلون علي البكالوريوس نحو ٢٣%، بينما بلغت نسبة دراسات عليا نحو ١٧%، بينما بلغت نسبة ماجيستير نحو ٢١%، وبلغت نسبة دكتوراه نحو ٣٩%.

- بالنسبة لمتغير **سنوات الخبرة** لأفراد عينة الدراسة حيث بلغت نسبة أقل من خمس سنوات نحو ١٠%، بينما بلغت نسبة من خمس سنوات إلي ١٠ سنوات نحو ٣٩%، وبلغت نسبة أكثرمن ١٠: أقل من ١٥ سنة نحو ٣٨%، بينما بلغت نسبة أكثر من ١٥ سنة نحو ١٣%.

قياس التباين في أراء مجموعات العينة طبقاً لمتغير الوظيفة

جدول (٤) إختبار تحليل التباين

المحور	الوظيفة	العدد	الوسط	الإنحراف المعياري	قيمة إختبار (ف)	قيمة الدلالة الإحصائية
المحور الأول	مستخدمو التقارير المالية	26	3.885	0.408	2.566	0.039
	مدير مالي أومحاسب الشركة	26	3.752	0.620		
	المراجع الخارجي	28	3.639	0.536		
	عضو هيئة التدريس	25	3.973	0.204		
المحور الثاني	مستخدمو التقارير المالية	26	3.872	0.387	2.041	0.113
	مدير مالي أومحاسب الشركة	26	3.940	0.363		
	المراجع الخارجي	28	3.726	0.730		
	عضو هيئة التدريس	25	4.038	0.221		
المحور الثالث	مستخدمو التقارير المالية	26	4.032	0.379	2.301	0.018
	مدير مالي أومحاسب الشركة	26	4.167	0.328		
	المراجع الخارجي	28	3.899	0.637		
	عضو هيئة التدريس	25	4.157	0.171		
المحور الرابع	مستخدمو التقارير المالية	26	4.077	0.516	5.098	0.003
	مدير مالي أومحاسب الشركة	26	4.200	0.388		
	المراجع الخارجي	28	3.664	0.836		
	عضو هيئة التدريس	25	4.104	0.224		
المحور الخامس	مستخدمو التقارير المالية	26	4.000	0.477	2.366	0.045
	مدير مالي أومحاسب الشركة	26	3.946	0.402		
	المراجع الخارجي	28	3.664	0.840		
	عضو هيئة التدريس	25	3.992	0.187		

بأستعراض نتائج الجدول يتضح للباحث ما يلي:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات موافقة افئات العينة حول المحور الاول (السمات الواجب توافرها في مهنة المحاسبة في مصر مما يجعلها تتناسب مع تطبيق المعيار) تبعا لمتغير الوظيفة، وذلك لصالح أكبر متوسط (3.973) لفئة عضو هيئة التدريس، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.039) وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبذلك نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل.

٢- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات موافقة فئات العينة حول المحور الثاني (أهمية تطبيق معيار عقود (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية) تبعا لمتغير الوظيفة،

حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.113) وهي قيمة دالة عند مستوى($\alpha \leq 0.05$). وبذلك لا نرفض الفرض العدمى ونرفض الفرض البديل.

٣- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات موافقة فئات العينة حول المحور الثالث (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة المعلومات المحاسبية) تبعا لمتغير الوظيفة، وذلك لصالح أكبر متوسط (٤.١٦٧) لفئة مدير مالي أومحاسب الشركة، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.018) وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبذلك نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل.

٤- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات موافقة فئات العينة حول المحور الرابع (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة الارباح) تبعا لمتغير الوظيفة، وذلك لصالح أكبر متوسط (٤.٠٠٢) لفئة مدير مالي أومحاسب الشركة، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.003) وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبذلك نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل.

٥- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات موافقة فئات العينة حول المحور الخامس (جودة التقارير المالية مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي) تبعا لمتغير الوظيفة، وذلك لصالح أكبر متوسط (٤.٠٠٠) لفئة مستخدمو التقارير المالية ، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.045) وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبذلك نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل.

٦- تشير النتائج إلي انه هناك اتفاق بين فئات العينه علي توافر مقومات تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية وأهمية تطبيقة لتحسين جودة التقارير المالية وذلك من خلال تحسين المعلومات المحاسبية ، وتحسين جودة الربحية ، درجة التحفظ المحاسبي .

٤/٥ التحليل الإحصائي للبيانات المرتبطة بالفرض الأول

ينص الفرض الأول علي "لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة حول مدي توافر مقومات تطبيق معيارعقود التامين IFRS: 17 في بيئة الاعمال المصرية"

أولاً: توصيف أراء أفراد عينة الدراسة حول مدي توافر مقومات تطبيق معيارعقود التامين :IFRS 17 في بيئة الاعمال المصرية

جدول رقم (٥)

توصيف أراء أفراد عينة الدراسة حول مدي توافر مقومات تطبيق معيارعقود التامين IFRS: 17 في بيئة الاعمال المصرية.

العبارات	الوسط الحسابي لفئات العينة				المتوسط	الإنحراف المعياري	إختبار ت	الدلالة الإحص
	مستخدم و التقارير المالية	مدير مالي أومحا الشركة	المراجع الخا	عضو هيئة التدريس				
تتوفر في شركات التأمين الكوادر البشرية الماهرة والمؤهلة في العمل المحاسبي والإكتواري مما يضمن الوصول الي تقديرات دقيقة للتدفقات النقدية لمستقبلية المتوقعة من عقود التأمين مما يساعد علي تطبيق معيار (IFRS: 17).	3.77	3.42	3.71	4.00	3.72	0.77	9.69	0.00
تتوافر في البيئة المصرية قواعد بيانات ضخمة تحتوي علي الكثير من البيانات التفصيلية التي تمكن الشركات من أعداد النماذج الاكترارية الاحتساب المخاطر المحيطة بعقود التأمين مما يساعد علي تطبيق (IFRS: 17) .	3.77	3.00	3.89	4.08	3.69	0.88	7.98	0.00
تتوافر في البيئة المصرية مكاتب المحاسبة والمراجعة التي لديها الكوادر المؤهلة في قطاع التأمين وتطبيقاتها والتحليل الإكتواري	3.92	4.15	3.50	3.96	3.88	0.74	12.09	0.00
تطبيقات المحاسبة الالكترونية المستخدمة من قبل شركات المصرية يمكن توظيفها بما يتناسب مع متطلبات معيار (IFRS: 17) .	3.58	3.65	3.57	4.04	3.70	0.83	8.69	0.00
الواقع المهني المحاسبي في البيئة المصرية يساعد علي تطبيق معيار (IFRS: 17	3.88	3.73	3.64	3.84	3.77	0.81	9.74	0.00
تتوافر في البيئة المصرية الكوادر المحاسبية المؤهلة لإعطاء دورات تدريبية في متطلبات تطبيق معيار (IFRS: 17) مما يساعد علي تطبيقه.	3.92	3.92	3.64	3.92	3.85	0.63	13.74	0.00
الجمعيات المهنية المصرية تهتم بتطبيق معيار العقود التأمين (IFRS: 17)	3.73	3.42	3.64	3.64	3.61	0.78	8.03	0.00
التشريعات القانونية في مصر المتعلقة بالمجال المحاسبي ومجال التأمين تساعد علي تطبيق معيار (IFRS: ١٧)	3.92	3.96	3.46	3.76	3.77	0.62	12.66	0.00
فهم طبيعة ومتطلبات معيار(IFRS: 17) من قبل المحاسبين بشركات التأمين يساعد علي تطبيقه	4.46	4.50	3.68	4.52	4.28	0.71	18.32	0.00
المتوسط العام للمحور الأول	٣.٨٨	٣.٧٥	٣.٦٤	٣.٩٧	٣.٨١	٠.٧٥	١١.٢١	٠.٠٠

يتضح من نتائج جدول رقم (٥) الإحصاءات الوصفية لإستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول (السمات الواجب توافرها في مهنة المحاسبة في مصر مما يجعلها تتناسب مع تطبيق المعيار)، ونجد أن قيمة أختبار ت جميعها موجبة وذو دلالة إحصائية عند ٠.٠٥، مما يعني أنها أعلي من الدرجة المتوسطة (٣)، وقد بلغ المتوسط الكلى للمحور (٣.٨١) ويعنى ذلك درجة موافقة

(مرتفعة) على المحور ككل، أى يدل ذلك على أن أفراد العينة لديهم درجة موافقة عالية على عبارات بعد (السمات الواجب توافرها في مهنة المحاسبة في مصر مما يجعلها تتناسب مع تطبيق المعيار) ونلاحظ إنخفاض الإنحرافات المعيارية لعبارات المحور مما يدل على تمركز الاجابات حول وسطها الحسابى، وقد جاءت اتجاهات أراء الأفراد فى العينة بدرجة موافقة عالية فيما يتعلق بعبارات المحورالأول (السمات الواجب توافرها في مهنة المحاسبة في مصر مما يجعلها تتناسب مع تطبيق المعيار).

ثانياً: إختبار فريدمان Friedman Test

يوضح هذا الإختبار الأهمية النسبية لعبارات المحور الأول (مدي توافر مقومات تطبيق معيارعقود التامين IFRS: 17 في بيئة الاعمال المصرية) من خلال حساب متوسط الرتب بناء علي أراء عينة الدراسة

جدول رقم (٦) ترتيب الأهمية النسبية لعبارات المحور الأول (مدي توافر مقومات تطبيق معيارعقود التامين IFRS: 17 في بيئة الاعمال المصرية) من وجهة نظر عنية الدراسة

الفقرات	متوسط الرتب	الترتيب	مستوي الدلالة
فهم طبيعة ومتطلبات معيار (IFRS: 17) من قبل المحاسبين بشركات التأمين يساعد علي تطبيقه	6.56	1	0.000
تتوافر في البيئة المصرية مكاتب المحاسبة والمراجعة التي لديها الكوادر المؤهلة في قطاع التأمين وتطبيقاتها والتحليل الإكتواري	5.16	2	
تتوافر في البيئة المصرية الكوادر المحاسبية المؤهلة لإعطاء دورات تدريبية في متطلبات تطبيق معيار (IFRS: 17) مما يساعد علي تطبيقه.	5.14	3	
الواقع المهني المحاسبي في البيئة المصرية يساعد علي تطبيق معيار (IFRS: 17)	4.96	4	
التشريعات القانونية في مصر المتعلقة بالمجال المحاسبي ومجال التأمين تساعد علي تطبيق معيار (IFRS: ١٧)	4.86	5	
تتوافر في البيئة المصرية قواعد بيانات ضخمة تحتوي علي الكثير من البيانات التفصيلية التي تمكن الشركات من أعداد النماذج الاكترارية الاحتساب المخاطر المحيطة بعقود التأمين مما يساعد علي تطبيق (IFRS: 17) .	4.67	6	
تتوفر في شركات التأمين الكوادر البشرية الماهرة والمؤهلة في العمل المحاسبي والإكتوازي مما يضمن الوصول الي تقديرات دقيقة للتدفقات النقدية لمستقبلية المتوقعة من عقود التأمين مما يساعد علي تطبيق معيار (IFRS: 17).	4.66	7	
تطبيقات المحاسبة الالكترونية المستخدمة من قبل شركات المصرية يمكن توظيفها بما يتناسب مع متطلبات معيار (IFRS: 17) .	4.63	8	
الجمعيات المهنية المصرية تهتم بتطبيق معيار العقود التأمين (IFRS: 17)	4.36	9	

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١-مستوي المعنوية لإختبار فريدمان أقل من (٠.٠٥) مما يدل علي وجود إختلاف ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية من وجهة نظر مفردات العينة حول مدي توافر مقومات تطبيق معيارعقود التامين IFRS: 17 في بيئة الاعمال المصرية.

٢-أن اعلي متوسط في الرتب يتمثل في العبارة " فهم طبيعة ومتطلبات معيار (IFRS: 17) من قبل المحاسبين بشركات التأمين يساعد علي تطبيقه"

٣-أن أقل متوسط في الرتب يتمثل في العبارة "الجمعيات المهنية المصرية تهتم بتطبيق معيار العقود التأمين (IFRS: 17)"

ثالثاً: نتائج الفرض الأول

ينص الفرض الأول علي "لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة حول مدي توافر مقومات تطبيق معيارعقود التامين IFRS: 17 في بيئة الاعمال المصرية".

جدول رقم (٧) إختبار تحليل التباين الأحادي

المحور	الوظيفة	العدد	الوسط	الإنحراف المعياري	قيمة إختبار (ف)	قيمة الدلالة الإحصائية
المحور الأول	مستخدمو التقارير المالية	26	3.885	0.408	2.566	0.039
	مدير مالي أومحاسب الشركة	26	3.752	0.620		
	المراجع الخارجي	28	3.639	0.536		
	عضو هيئة التدريس	25	3.973	0.204		

الفرض العدمى: لا توجد فروق إحصائية بين متوسط المحور بحسب متغير الوظيفة.

الفرض البديل: توجد فروق إحصائية بين متوسط المحور بحسب متغير الوظيفة.

يتضح من نتائج الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات موافقة فئات العينة حول المحور الاول (السمات الواجب توافرها في مهنة المحاسبة في مصر مما يجعلها تتناسب مع تطبيق المعيار)تبعا لمتغير الوظيفة، وذلك لصالح أكبر متوسط (3.973) لفئة عضو هيئة التدريس، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.039) وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وبذلك نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل.

٥/٥ التحليل الإحصائي للبيانات المرتبطة بالفرض الثاني

ينص الفرض الثاني علي "لاتوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة حول أهمية تطبيق معيار عقود (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية"

أولا: توصيف أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية تطبيق معيار عقود (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية.

جدول رقم (٨)توصيف أراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية تطبيق معيار عقود (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية.

العبارات	الوسط الحسابي لفئات العينة				المتوسط	الإنحراف المعياري	إختبارات	الدلالة الإحصائية
	مستخدمو التقارير المالية	مدير مالي أومحاسب الشركة	المراجع الخارجي	عضو هيئة التدريس				
ينبغي الاعتراف بالعقد عند تحويل مخاطر جوهرية الي الشركة او عند اداء احد الطرفين لألتزام عليه	3.92	4.08	3.71	4.12	3.95	0.61	15.99	0.00
لايتم الاعتراف لمجموعه عقود اعاده التامين المحتفظ بها حتي تقوم بالاعترف بعقد واحد علي الاقل من عقد التامين الاساسية	3.81	3.69	3.71	4.00	3.80	0.75	10.90	0.00
يتم الاعتراف بعقود الاستثمار التي تحتوي ميزات المشاركة الاختيارية في التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفا في العقد	3.69	4.15	3.75	4.00	3.90	0.72	12.75	0.00
تعامل العقود المستحوذ عليها كما لو كانت قد ابرمت في تاريخ الاستحواذ او التحويل	3.73	3.46	3.71	4.04	3.73	0.80	9.39	0.00
يتم ادراج تكاليف الاستحواذ ضمن القيمة الدفترية لمجموعات عقود التامين	3.88	4.08	3.75	4.08	3.94	0.76	12.76	0.00
يتم وضع تقديرات التدفقات النقدية بطريقة موضوعيه لتعكس الظروف القائمة في تاريخ القياس وتكون متسقة مع اسعار السوق لتخفيض درجة عدم التأكد وتحسين ملائمة المعلومات	3.85	4.46	3.68	3.84	3.95	0.68	14.25	0.00

العبارات	الوسط الحسابي لفئات العينة				المتوسط	الإنحراف المعياري	إختبارات	الدلالة الإحصائية
	مستخدمو التقارير المالية	مدير مالي أومحاسب الشركة	المراجع الخارجي	عضو هيئة التدريس				
يتم تحديد معدلات الخصم التي تعكس خصائص التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التامين و لذلك فان عدم وجود خيارات لتحديد هذه المعدلات يساهم في تحسين جودة التقرير المالي	3.92	3.81	3.71	4.08	3.88	0.87	10.28	0.00
يساهم تعديل المخاطر (للمخاطر غير المالية)في تحسين جودة التقرير المالي من خلال التميز بين الالتزامات المولدة و الخالية للمخاطر وتوفير معلومات عن الربح المعترف به والعبءالاقتصادي نتيجه تحمل هذه المخاطر	3.88	4.38	3.71	4.04	4.00	0.67	15.41	0.00
استخدام مدخل الرسوم المتغيرة بالنسبة للعقود التي تحتوي ميزات مشاركة اختيارية سيعكس الطبيعة المختلفة لهذه العقود في يؤدي الي تقديم معلومات تقسم بالملائمة	3.85	3.08	3.71	3.96	3.65	0.72	9.21	0.00
يوفر استخدام مدخل تخصيص الاقساط اذا كانت فترة التغطية لكل عقد بالمجوعة سنة علي الاكثر تقديرا معقولا لمتطلبات القياس لمتطلبات مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية	3.73	3.81	3.71	3.96	3.80	0.78	10.55	0.00
تتم المحاسبة عن عقود المادة التامين بشكل منفصل عن عقود التامين المصدرة مما يؤدي توفير معلومات	3.85	4.04	3.71	4.16	3.93	0.68	14.00	0.00

العبارات	الوسط الحسابي لفئات العينة				المتوسط	الإنحراف المعياري	إختبارات	الدلالة الإحصائية
	مستخدمو التقارير المالية	مدير مالي أومحاسب الشركة	المراجع الخارجي	عضو هيئة التدريس				
اكثر شفافية عن حقوق والتزامات الشركة والدخل والمصروفات ذات الصلة بكلا العقدين								
يتم عرض مجموع اصول والتزامات عقود التامين المصدرة وعقود اعادة التامين بشكل منفصل مما يساهم في تحسين جودة النقرير المالية.	3.92	4.12	3.71	4.00	3.93	0.75	12.75	0.00
يتم عرض الحقوق والالتزامات الناشئة عن مجموعات العقود بالصافي لكل فيها في بند واحد كما لو كانت اصول او التزامات عقد تامين واحد مما يؤدي تحسين جودة التقارير المالية .	4.00	3.88	3.71	4.16	3.93	0.68	14.00	0.00
يؤدي استبعاد مكونات الاستثمار من ايرادات التامين الي عدم تضخيم حجم ايرادات التامين في يساهم في تحسيم جودة التفارير المالية	3.92	4.42	3.68	4.00	4.00	0.68	15.08	0.00
يؤدي السماح بعرض دخل او مصروفات تحويل التامين سواء بأدراجها بالكامل بالارباح والجسائر او تقسيمها بين الارباح والخسائر والدخل الشامل الي تحسين جودة التقارير المالية.	4.00	3.85	3.79	4.00	3.90	0.78	11.91	0.00
يساهم الافصاح عن التسويات المتعلقة بتغير صافي القيمة الدفترية لعقود	3.81	4.35	3.75	4.00	3.97	0.63	15.87	0.00

العبارات	الوسط الحسابي لفئات العينة				المتوسط	الإنحراف المعياري	إختبارات	الدلالة الإحصائية
	مستخدمو التقارير المالية	مدير مالي أومحاسب الشركة	المراجع الخارجي	عضو هيئة التدريس				
التامين نتيجة حركة التدفقات النقدية والدخل والمصروفات المعترف بهم بقائمة الاداء المالي في تحسين جودة التقرير المالي								
يؤدي الافصاح عن تفصيلات مكونات التزام عقود التامين وكذلك توضيح المبالغ المتعلقة بخدمات التامين الي تحسين جودة التقرير المالي	3.88	3.50	3.79	4.08	3.81	0.82	10.10	0.00
يساهم الافصاح عن العقود التي يتم اقتناؤها خلال عمليات تحويل عقود التامين او تجميع الاعمال بشكل مستقل عن عقود التامين المصدرة في تحسين جودة التقارير .	4.04	3.77	3.75	4.18	3.92	0.83	11.43	0.00
المتوسط العام للمحور الثاني	٣.٨٧	٣.٩٤	٣.٧٣	٤.٠٤	٣.٨٩	٠.٧٣	١٢.٥٩	٠.٠٠

يتضح من نتائج جدول رقم (٨) الإحصاءات الوصفية لإستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني (أهمية تطبيق معيار عقود (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية)، ونجد أن قيمة أختبار ت جميعها موجبة وذو دلالة إحصائية عند ٠.٠٥، مما يعني أنها أعلي من الدرجة المتوسطة (٣)، وقد بلغ المتوسط الكلى للمحور (٣.٨٩) ويعنى ذلك درجة موافقة (مرتفعة) على المحور ككل، أى يدل ذلك على أن أفراد العينة لديهم درجة موافقة عالية على عبارات المحور (أهمية تطبيق معيار عقود (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية) ونلاحظ إنخفاض الإنحرافات المعيارية لعبارات المحور مما يدل على تمركز الاجابات حول وسطها الحسابى، وقد جاءت اتجاهات أراء الأفراد فى العينة بدرجة موافقة عالية فيما يتعلق بعبارات المحور الثاني (أهمية تطبيق معيار عقود (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية).

ثانياً: إختبار فريدمان Friedman Test

يوضح هذا الإختبار الأهمية النسبية لعبارات المحور الثاني (أهمية تطبيق معيار عقود (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية) من خلال حساب متوسط الرتب بناء علي أراء عينة الدراسة

جدول رقم (٩) ترتيب الأهمية النسبية لعبارات المحور الثاني (أهمية تطبيق معيار عقود (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية) من وجهة نظر عنية الدراسة

الفقرات	متوسط الرتب	الترتيب	مستوي الدلالة
يساهم الافصاح عن العقود التي يتم اقتناؤها خلال عمليات تحويل عقود التامين او تجميع الاعمال بشكل مستقل عن عقود التامين المصدرة في تحسين جودة التقارير .	10.06	1	0.002
يساهم تعديل المخاطر (للمخاطر غير المالية)في تحسين جودة التقرير المالي من خلال التميز بين الالتزامات المولدة و الخالية للمخاطر وتوفير معلومات عن الربح المعترف به والعبءالاقتصادي نتيجه تحمل هذه المخاطر	10.00	2	
يؤدي استبعاد مكونات الاستثمار من ايرادات التامين الي عدم تضخيم حجم ايرادات التامين في يساهم في تحسيم جودة التفارير المالية	9.99	3	
يتم ادراج تكاليف الاستحواذ ضمن القيمة الدفترية لمجموعات عقود التامين	9.96	4	
ينبغي الاعتراف بالعقد عند تحويل مخاطر جوهرية الي الشركة او عند اداء احد الطرفين لألتزام عليه	9.83	5	
يؤدي السماح بعرض دخل او مصروفات تحويل التامين سواء بأدراجها بالكامل بالارباح والجسائر او تقسيمها بين الارباح والخسائر والدخل الشامل الي تحسين جودة التقارير المالية.	9.79	6	
يساهم الافصاح عن التسويات المتعلقة بتغير صافي القيمة الدفترية لعقود التامين نتيجة حركة التدفقات النقدية والدخل والمصروفات المعترف بهم بقائمة الاداء المالي في تحسين جودة التقرير المالي	9.79	7	
يتم عرض الحقوق والالتزامات الناشئة عن مجموعات العقود بالصافي لكل فيها في بند واحد كما لو كانت اصول او التزامات عقد تامين واحد مما يؤدي تحسين جودة التقارير المالية .	9.76	8	
تتم المحاسبة عن عقود المادة التامين بشكل منفصل عن عقود التامين المصدرة مما يؤدي توفير معلومات اكثر شفافية عن حقوق والتزامات الشركة والدخل والمصروفات ذات الصلة بكلا العقدين	9.75	9	
يتم تحديد معدلات الخصم التي تعكس خصائص التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التامين و لذلك فان عدم وجود خيارات لتحديد هذه المعدلات يساهم في تحسين جودة التقرير المالي	9.73	10	
يتم عرض مجموع اصول والتزامات عقود التامين المصدرة وعقود اعادة التامين	9.59	11	

الفقرات	متوسط الرتب	الترتيب	مستوي الدلالة
بشكل منفصل مما يساهم في تحسين جودة التقرير المالية.			
يتم وضع تقديرات التدفقات النقدية بطريقة موضوعيه لتعكس الظروف القائمة في تاريخ القياس وتكون متسقة مع اسعار السوق لتخفيض درجة عدم التأكد وتحسين ملائمة المعلومات	9.57	12	
يؤدي الافصاح عن تفصيلات مكونات التزام عقود التامين وكذلك توضيح المبالغ المتعلقة بخدمات التامين الي تحسين جودة التقرير المالي	9.31	13	
يتم الاعتراف بعقود الاستثمار التي تحتوي ميزات المشاركة الاختيارية في التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفا في العقد	9.29	14	
لايتم الاعتراف لمجموعه عقود اعاده التامين المحتفظ بها حتي تقوم بالاعترف بعقد واحد علي الاقل من عقد التامين الاساسية	9.02	15	
يوفر استخدام مدخل تخصيص الاقساط اذا كانت فترة التغطية لكل عقد بالمجوعة سنة علي الاكثر تقديرا معقولا لمتطلبات القياس لمتطلبات مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية	8.95	16	
تعامل العقود المستحوذ عليها كما لو كانت قد ابرمت في تاريخ الاستحواذ او التحويل	8.58	17	
استخدام مدخل الرسوم المتغيرة بالنسبة للعقود التي تحتوي ميزات مشاركة اختيارية سيعكس الطبيعة المختلفة لهذه العقود في يؤدي الي تقديم معلومات تقسم بالملائمة	8.05	18	

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- مستوي المعنوية لإختبار فريدمان أقل من (٠.٠٥) مما يدل علي وجود إختلاف ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية من وجهة نظر مفردات العينة حول أهمية تطبيق معيار عقود (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية

٢- أن اعلي متوسط في الرتب يتمثل في العبارة " يساهم الافصاح عن العقود التي يتم اقتناؤها خلال عمليات تحويل عقود التامين او تجميع الاعمال بشكل مستقل عن عقود التامين المصدرة في تحسين جودة التقارير"

٣- أن أقل متوسط في الرتب يتمثل في العبارة " استخدام مدخل الرسوم المتغيرة بالنسبة للعقود التي تحتوي ميزات مشاركة اختيارية سيعكس الطبيعة المختلفة لهذه العقود في يؤدي الي تقديم معلومات تقسم بالملائمة"

ثالثاً: نتائج الفرض الثاني

لاختيار معنوية الفروق بين المتوسطات المعيارية لاستنتاجات افراد عينة الدراسة ثم استخدام اختبار التباين احادي الاتجاة (Onneway ANOVA) وذلك لاختبار الفروق المعنوية بين اراء فئات العينة حول اهمية تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية وثم الاعتماد علي اختبار (F)

جدول رقم (١٠) إختبار تحليل التباين الأحادي

المحور	الوظيفة	العدد	الوسط	الإنحراف المعياري	قيمة إختبار (ف)	قيمة الدلالة الإحصائية
المحور الثاني	مستخدمو التقارير المالية	26	3.872	0.387	2.041	0.113
	مدير مالي أومحاسب الشركة	26	3.940	0.363		
	المراجع الخارجي	28	3.726	0.730		
	عضو هيئة التدريس	25	4.038	0.221		

الفرض العدمى: لا توجد فروق إحصائية بين متوسط المحور بحسب متغير الوظيفة.

الفرض البديل: توجد فروق إحصائية بين متوسط المحور بحسب متغير الوظيفة.

يتضح من نتائج الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات موافقة فئان العينة حول المحور الثاني (أهمية تطبيق معيار عقود (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية)تبعا لمتغير الوظيفة، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.113) وهي قيمة دالة عند مستوى($\alpha \leq 0.05$). وبذلك لا نرفض الفرض العدمى ونرفض الفرض البديل.

في ضوء نتائج التحليلات السابقة يتضح صحة الفرض الثاني " لايوجد فروق معنوية بين اراء عينة الدراسة حول اهمية تطبيق معيار عقود التامين (IFRS17) في بيئة الاعمال المصرية .

٦/٥ التحليل الإحصائي للبيانات المرتبطة بالفرض الثالث

ينص الفرض الثالث علي " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التامين (IFRS :17) وتحسين جودة التقارير المالية"

أولا: توصيف أراء أفراد عينة الدراسة حول تحسين جودة التقارير المالية.

جدول رقم (١١)

توصيف أراء أفراد عينة الدراسة حول تحسين جودة التقارير المالية

العبارات	المتوسط	الإنحراف المعياري	إختبارات	الدلالة الإحصائية
خاصية الملائمة: يوفر المعيار معلومات ملاءمة لإحتياجات المستخدمين نتيجة لتطبيق معالجة محاسبية واحدة لعقود التأمين وعقود الإستثمار ذات مميزات المشاركة الإختيارية	4.15	0.57	13.21	0.00
يوفر المعيار معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية عن الإلتزامات والحقوق التعاقدية لشركات التأمين نتيجة لإستخدام تقديرات حالية في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .	4.14	0.51	12.52	0.00
يساهم المعيار في توفير معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية نتيجة لعرض نتيجة خدمات التأمين بطريقة منفصلة عن دخل أو مصروفات تمويل التأمين .	4.13	0.61	17.69	0.00
يساهم المعيار في توفير معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد المستخدمين علي الربحية المستقبلية وذلك نتيجة للإفصاح عن التوقيت الذي تتوقع فية ان تعترف بها من الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في الأرباح والخسائر	4.12	0.62	18.71	0.00
يساهم المعيار في توفير معلومات عن ربحية العقود الجديدة خلال هذه الفترة نتيجة الأفصاح في قائمة المركز المالي عن الأثر الناتج من الاعتراف الاولي لعقود التأمين المصدرة وعقود التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل	4.12	0.70	17.51	0.00
خاصية الموثوقية: يوفر المعيار معلومات ذات شفافية عن الظروف الاقتصادية نتيجة لإستخدام تقديرات محايدة (غير متحيزة) في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .	4.07	0.62	18.00	0.00
يوفر المعيار معلومات تعبر بصدق عن المخاطر المرتبطة بعقود التأمين والمخاطر المالية الأخري ذلك عند خصم التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة لإستخدام معدلات خصم حالية تعكس أثر القيمة الزمنية للنقود	4.06	0.60	19.18	0.00
يؤدي المعيار الي توفير معلومات تعبر بصدق عن جوهر الاختلاف بين العقود نتيجة لتعديل هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين ذات مميزات المشاركة المباشرة بتغيرات أكثر من تلك التي تؤثر علي هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين الأخري .	4.04	0.66	14.79	0.00

العبارات	المتوسط	الإنحراف المعياري	إختبارات	الدلالة الإحصائية
خاصية القابلية للمقارنة: يطبق المعيار علي نشاط التأمين وليس علي الشركات التأمين فقط مما تمكن من مقارنة جميع أنواع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقه خلال مدة تلك العقود .	4.03	0.60	23.04	0.00
يتطلب المعيار عرض مجموع كل من أصول وإلتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي مما يساهم في توفير معلومات قابلة للمقارنة عن حقوق والتزامات عقود التأمين	3.99	0.69	16.02	0.00
خاصية القابلية للفهم: يؤدي المعيار إلي فهم التقديرات من قبل مستخدمي القوائم المالية نتيجة لإستخدام تقديرات متسقة مع تغيرات السوق عن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .	3.92	0.72	16.38	0.00
يؤدي المعيار إلي توفير معلومات لمستخدمي في القوائم المالية تساعدهم في التميز بين الربح المعترف به نتيجة تحمل المخاطر والربح المعترف به من تقديم الخدمة (هامش الخدمة التعاقدية) وذلك نتيجة للقياس الصريح للمخاطر غير المالية	3.90	0.74	20.79	0.00
المتوسط العام للبعد الاول (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة المعلومات المحاسبية)	٤.٠٦	٠.٦٤	١٧.٣٢	٠.٠٠
يتطلب المعيار توحيد أسس المقارنة وطرق القياس بالنسبة لعقود التأمين مما يؤدي إلي زيادة تماثل المعلومات وجودة الأرباح .	3.97	0.78	12.80	0.00
يؤدي إستخدام المعيار إلي انخفاض درجة عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية مما يؤدي إلي زيادة جودة الارباح وخلوها من التحريفات .	3.90	0.63	14.76	0.00
يؤدي المعيار إلي توفير معلومات مفيدة عن الربح غير المحقق المتبقي لمجموعة عقود التأمين بعد الإعتراف الاولي نتيجة لتعديل هامش الخدمة التعاقدية .	4.05	0.85	12.66	0.00
يساهم المعيار في توفير معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتساعدهم في تقييم الربحية المستقبلية .	4.10	0.66	17.05	0.00
يوفر المعيار معلومات مناسبة عن ربحية العقود الجديدة الصادرة خلال هذه الفترة لمستخدمي القوائم المالية نتيجة للإفصاح في قائمة المركز المالي عن الأثر الناتج من الاعتراف الاولي لعقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها خلال الفترة بشكل منفصل .	3.99	0.74	13.71	0.00
المتوسط العام للبعد الثاني (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة الارباح)	٤.٠٠	٠.٧٣	١٤.٢٠	٠.٠٠

العبارات	المتوسط	الإنحراف المعياري	إختبارات	الدلالة الإحصائية
التحفظ المحاسبي: يتطلب المعيار توزيع هامش الخدمة التعاقدية علي مدي تغطية مجموعة عقود التأمين بأكملها بما يتفق مع متطلبات معيار ((IFRS: ١٥) الإيرادات مع عقود العملاء من حيث الإعتراف والارباح والخسائر المتعلقة بالعقود مع العملاء .	3.76	0.78	10.03	0.00
استبعاد مكونات الاستثمار من الإيرادات والاعتراف بالإيرادات التأمين لكل فترة وفقاً لوفاتها بالتزمات الاداء بعقود التأمين (أي الاعتراف بالإيرادات الفعلية)	4.03	0.58	18.19	0.00
يتم إدراج التدفقات النقدية لأقتناء عقود التأمين ضمن القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين (اي الإعتراف بتكليف الإستحواذ)	3.89	0.81	11.17	0.00
الإعتماد علي تقديرات مبنية علي ظروف السوق الحالية وليس تقديرات تاريخية حقيقية (مما يؤدي إلي جعل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية تعدبربصدق علي الوضع الحالي للشركة .	3.81	0.90	9.22	0.00
تحديد مبلغ الايرادات التي تعين الاعتراف بها كل فترة وتعديل أصول والتزامات العقد في بدلية الفترة بمقدار الايرادات المعترف بها وذلك لقياس أصل أو إ لتزام العقد في نهاية الفترة مما يساهم في تحسين جودة التقارير .	3.99	0.66	15.43	0.00
المتوسط العام للبعد الثالث (جودة التقارير المالية مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي)	٣.٩٠	٠.٧٥	١٢.٨١	٠.٠٠

يتضح من نتائج جدول رقم (١١) الإحصاءات الوصفية لإستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثالث(تحسين جودة التقارير المالية)، ونجد أن قيمة أختبار ت جميعها موجبة وذو دلالة إحصائية عند ٠.٠٥، مما يعني أنها أعلي من الدرجة المتوسطة (٣)، وقد بلغ المتوسط الكلى للمحور (٣.٨٩) ويعنى ذلك درجة موافقة (مرتفعة) على المحور ككل، أى يدل ذلك على أن أفراد العينة لديهم درجة موافقة عالية على عبارات المحور (تحسين جودة التقارير المالية) ونلاحظ إنخفاض الإنحرافات المعيارية لعبارات المحور مما يدل على تمركز الاجابات حول وسطها الحسابى، وقد جاءت اتجاهات أراء الأفراد فى العينة بدرجة موافقة عالية فيما يتعلق بعبارات المحور الثالث (تحسين جودة التقاريرالمالية)

ثانياً: إختبار فريدمان Friedman Test

يوضح هذا الإختبار الأهمية النسبية لعبارات المحور الثالث (تحسين جودة التقارير المالية) من خلال حساب متوسط الرتب بناء علي أراء عينة الدراسة .

جدول رقم (١٢) ترتيب الأهمية النسبية لعبارات المحور الثالث (تحسين جودة التقارير المالية) من وجهة نظر عينة الدراسة

الفقرات	متوسط الرتب	الترتيب	مستوي الدلالة
يوفر المعيار معلومات تعبر بصدق عن المخاطر المرتبطة بعقود التأمين والمخاطر المالية الأخري ذلك عند خصم التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة لإستخدام معدلات خصم حالية تعكس أثر القيمة الزمنية للنقود	12.61	1	0.000
يؤدي المعيار إلي توفير معلومات لمستخدمي في القوائم المالية تساعدهم في التميز بين الربح المعترف به نتيجة تحمل المخاطر والربح المعترف به من تقديم الخدمة (هامش الخدمة التعاقدية) وذلك نتيجة للقياس الصريح للمخاطر غير المالية	12.57	2	
يساهم المعيار في توفير معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد المستخدمين علي الربحية المستقبلية وذلك نتيجة للإفصاح عن التوقيت الذي تتوقع فية ان تعترف بها من الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في الأرباح والخسائر	12.49	3	
خاصية القابلية للمقارنة: يطبق المعيار علي نشاط التأمين وليس علي الشركات التأمين فقط مما تمكن من مقارنة جميع أنواع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقه خلال مدة تلك العقود .	12.46	4	
خاصية القابلية للفهم: يؤدي المعيار إلي فهم التقديرات من قبل مستخدمي القوائم المالية نتيجة لإستخدام تقديرات متسقة مع تغيرات السوق عن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .	12.41	5	
يساهم المعيار في توفير معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتساعدهم في تقييم الربحية المستقبلية .	12.24	6	
يؤدي المعيار إلي توفير معلومات مفيدة عن الربح غير المحقق المتبقي لمجموعة عقود التأمين بعد الإعتراف الاولي نتيجة لتعديل هامش الخدمة التعاقدية .	12.07	7	
خاصية الموثوقية: يوفر المعيار معلومات ذات شفافية عن الظروف الاقتصادية نتيجة لإستخدام تقديرات محايدة (غير متحيزة) في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .	11.81	8	
يساهم المعيار في توفير معلومات عن ربحية العقود الجديدة خلال هذه الفترة نتيجة الأفصاح في قائمة المركز المالي عن الأثر الناتج من الاعتراف الاولي لعقود التأمين المصدرة وعقود التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل	11.80	9	
يتطلب المعيار عرض مجموع كل من أصول وإلتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي مما يساهم في توفير معلومات قابلة للمقارنة عن حقوق وإلتزامات عقود التأمين	11.70	10	
استبعاد مكونات الاستثمار من الإيرادات والاعتراف بالإيرادات التأمين لكل فترة وفقاً لوفائها بالتزمات الاداء بعقود التأمين (أي الاعتراف بالإيرادات الفعلية)	11.56	11	
يساهم المعيار في توفير معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية نتيجة لعرض نتيجة خدمات التأمين بطريقة منفصلة عن دخل أو مصروفات تمويل التأمين .	11.50	12	

الفقرات	متوسط الرتب	الترتيب	مستوي الدلالة
يؤدي المعيار الي توفير معلومات تعبر بصدق عن جوهر الاختلاف بين العقود نتيجة لتعديل هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين ذات مميزات المشاركة المباشرة بتغيرات أكثر من تلك التي تؤثر علي هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين الأخري .	11.31	13	
يوفر المعيار معلومات مناسبة عن ربحية العقود الجديدة الصادرة خلال هذه الفترة لمستخدمي القوائم المالية نتيجة للإفصاح في قائمة المركز المالي عن الأثر الناتج من الاعتراف الاولي لعقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها خلال الفترة بشكل منفصل .	11.30	14	
تحديد مبلغ الايرادات التي تعين الاعتراف بها كل فترة وتعديل أصول وإلتزامات العقد في بدلية الفترة بمقدار الايرادات المعترف بها وذلك لقياس أصل أو إ لتزام العقد في نهاية الفترة مما يساهم في تحسين جودة التقارير .	11.21	15	
يتطلب المعيار توحيد أسس المقارنة وطرق القياس بالنسبة لعقود التأمين مما يؤدي إلي زيادة تماثل المعلومات وجودة الأرباح .	11.10	16	
خاصية الملائمة: يوفر المعيار معلومات ملاءمة لإحتياجات المستخدمين نتيجة لتطبيق معالجة محاسبية واحدة لعقود التأمين وعقود الإستثمار ذات مميزات المشاركة الإختيارية	11.04	17	
يوفر المعيار معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية عن الإلتزامات والحقوق التعاقدية لشركات التأمين نتيجة لإستخدام تقديرات حالية في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .	10.90	18	
يتم إدراج التدفقات النقدية لأقتناء عقود التأمين ضمن القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين (اي الإعتراف بتكليف الإستحواذ)	10.54	19	
يؤدي إستخدام المعيار إلي انخفاض درجة عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية مما يؤدي إلي زيادة جودة الارباح وخلوها من التحريفات .	10.53	20	
الإعتماد علي تقديرات مبنية علي ظروف السوق الحالية وليس تقديرات تاريخية حقيقية (مما يؤدي إلي جعل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية تعدبربصدق علي الوضع الحالي للشركة .	10.15	21	
التحفظ المحاسبي: يتطلب المعيار توزيع هامش الخدمة التعاقدية علي مدي تغطية مجموعة عقود التأمين بأكملها بما يتفق مع متطلبات معيار ((IFRS: ١٥) الإيرادات مع عقود العملاء من حيث الإعتراف والارباح والخسائر المتعلقة بالعقود مع العملاء .	9.69	22	

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- مستوي المعنوية لإختبار فريدمان أقل من (٠.٠٥) مما يدل علي وجود إختلاف ذات دلالة إحصائية للأهمية النسبية من وجهة نظر مفردات العينة حول تحسين جودة التقارير المالية

٢- أن اعلي متوسط في الرتب يتمثل في العبارة "يوفر المعيار معلومات تعبر بصدق عن المخاطر المرتبطة بعقود التأمين والمخاطر المالية الأخري ذلك عند خصم التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة لإستخدام معدلات خصم حالية تعكس أثر القيمة الزمنية للنقود" (خاصية الموثوقية) .

٣- أن أقل متوسط في الرتب يتمثل في العبارة "التحفظ المحاسبي: يتطلب المعيار توزيع هامش الخدمة التعاقدية علي مدي تغطية مجموعة عقود التأمين بأكملها بما يتفق مع متطلبات معيار ((IFRS: ١٥) الإيرادات مع عقود العملاء من حيث الإعتراف والارباح والخسائر المتعلقة بالعقود مع العملاء"

ثالثاً: نتائج الفرض الثالث

ينص الفرض الثالث علي "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التامين (IFRS : 17)وتحسين جودة التقاريرالمالية"

ويتم اختبار هذا الفرض من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرض الاول :-**

لاتوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 وجودة المعلومات المحاسبية .

- **الفرض الثاني :-**

لاتوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 وجودة الارباح .

- **الفرض الثالث :-**

لاتوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 وجودة التحفظ المحاسبي .

أ- **تحليل الإرتباط بين المتغيرات**

جدول رقم (١٣) مصفوفة الإرتباط

الفقرات		تحسين جودة التقارير المالية	البعد الأول (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة المعلومات المحاسبية)	البعد الثاني (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة الارباح)	البعد الثالث (جودة التقارير المالية مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي)
متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح الخاصه بالمعيار	معامل ارتباط بيرسون	.784**	.854**	.838**	.837**
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000

يتضح من خلال الجدول معاملات الإرتباط بين متغيرات الدراسة كالتالي:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التامين (IFRS : 17)وتحسين جودة التقارير المالية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط نحو ٠.٧٨٤ عند مستوي دلالة إحصائية تساوي ٠.٠٠٠.
- توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 وجودة المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط نحو ٠.٨٥٤عند مستوي دلالة إحصائية تساوي ٠.٠٠٠.
- توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 وجودة الارباح، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط نحو ٠.٨٣٨ عند مستوي دلالة إحصائية تساوي ٠.٠٠٠.
- توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 وجودة التحفظ المحاسبي، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط نحو ٠.٨٣٧عند مستوي دلالة إحصائية تساوي ٠.٠٠٠.
- تشير النتائج إلي قوة علاقة الارتباط الطردية بين تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS17) (كمتغير مستقل) وتحسين جودة التقارير المالية (كمتغير تابع) ، كما تشير النتئج الي وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق المعيار (كمتغير مستقل) وكل من جودة المعلومات المحاسبية ، جودة الارباح و درجة التحفظ المحاسبي كمتغيرات مستقة .

ب- تحليل الإنحدار بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

جدول رقم (١٤) تحليل الإنحدار

المتغير المستقل	المتغيرات التابعة	معامل الإنحدار	قيمة اختبارا ت	الدلالة الإحصائية
متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح الخاصه بالمعيار	تحسين جودة التقارير المالية	0.801	9.926	0.003
	البعد الاول (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة المعلومات المحاسبية)	0.763	16.639	0.000
	البعد الثاني (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة الارباح)	1.014	15.582	0.000
	البعد الثالث (جودة التقارير المالية مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي)	0.962	15.537	0.000

يتضح من خلال نتائج الجدول ما يلي:

- يوجد اثر ذات دلالة احصائية لتطبيق معيار عقود التامين (IFRS : 17)علي تحسين جودة التقارير المالية، حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار نحو ٠.٨٠١ عند مستوي دلالة إحصائية تساوي ٠.٠٠٠، وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق معيار عقود التامين (IFRS : 17) بدرجة واحدة، كلما زاد تحسين جودة التقارير المالية بنحو ٠.٨٠١.
- يوجد اثر ذات دلالة احصائية لتطبيق معيار عقود التامين (IFRS : 17) عليالبعد الاول (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة المعلومات المحاسبية)، حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار نحو ٠.٧٦٣ عند مستوي دلالة إحصائية تساوي ٠.٠٠٠، وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق معيار عقود التامين (IFRS : 17) بدرجة واحدة، كلما زاد البعد الاول (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة المعلومات المحاسبية)بنحو ٠.٧٦٣.
- يوجد اثر ذات دلالة احصائية لتطبيق معيار عقود التامين (IFRS : 17)علي البعد الثاني (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة الارباح)، حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار نحو ١.٠١٤ عند مستوي دلالة إحصائية تساوي ٠.٠٠٠، وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق معيار عقود التامين (IFRS : 17) بدرجة واحدة، كلما زاد البعد الثاني (جودة التقارير المالية مقاسة بجودة الارباح)بنحو ١.٠١٤.

يوجد اثر ذات دلالة احصائية لتطبيق معيار عقود التامين (IFRS : 17)علي البعد الثالث (جودة التقارير المالية مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي)، حيث بلغت قيمة معامل الإنحدار نحو ٠.٩٦٢ عند مستوي دلالة إحصائية تساوي ٠.٠٠٠، وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق معيار عقود التامين (IFRS : 17) بدرجة واحدة، كلما زاد البعد الثالث (جودة التقارير المالية مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي)بنحو ٠.٩٦٢.

من خلال نتائج التحليلات السابقة يتضح ان هناك ارتباط معنوي بين تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS17) وبين تحسين جودة التقارير المالية مقاسة بجودة المعلومات المحاسبية وجودة الارباح ودرجة التحفظ المحاسبي ، مما يدعم صحة الفرض الثالث .

سادساً : النتائج والتوصيات والتوجيهات البحثية المستقبلية

١/٦ – نتائج الدراسة : يمكن تقسيم نتائج البحث الي :-

١/١/٦ – نتائج الدراسة النظرية

١- يعد معيار عقود التأمين(IFRS : 17) خطوة هامة في مجال ضبط الممارسات المحاسبية لنشاط التأمين وتحسين جودة التقارير المالية الخاصة بها حيث تم تخصيص المعيار لنشاط التأمين فقط وليس للكيان الاقتصادي بحيث يقتصر تطبيق المعيار علي جميع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقة طوال فترة العقد بغض النظر عن طبيعة نشاط الجهة التي تصدر تلك العقود .

٢- تمثل مخاطر التامين جوهر عقد التأمين حيث يتم تقييم مدي اهمية مخاطر التأمين طبقا لمعيار عقود التأمين(IFRS : 17)علي اساس القيمة الحالية باستخدام معدلات الخصم الامر الذي لم يعد موجودا بمعيار عقود التأمين (IFRS : 4)

٣- يتطلب تطبيق معيار عقود التأمين(IFRS : 17) فصل مكونات العقد الي ثلاث مكونات غير تأمينية وفقاَ لخصائصها وتتم معالجتها محاسبياً بشكل منفصل مما يؤدي إلي تحسين جودة التقارير المالية .

٤- يوفر معيار عقود التأمين(IFRS : 17) أسس موحدة للمحاسبة عن جميع انواع عقود التأمين ، إيضاً عقود إعادة التأمين مما يؤدي إلي قابلية التقارير المالية للمقارنة ويعود بالنفع علي مستخدمي التقارير المالية .

٥- استخدام تقديرات غير متحيزة وصريحة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية يؤدي إلي تحسين جودة التقارير المالية .

٦- يتطلب تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS : 17) تجميع العقود ذات المخاطر المماثلة في محفظة محددة ، ثم يتم تقسيم هذه المحفظة الي مجموعات ، كما يمنع المعيار إجراء مقاصة بين مجموعات عقود التأمين مما يؤدي إلي تحسين جودة التقارير المالية وجعل المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير اكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات .

٧- يتطلب معيار عقود التأمين (IFRS : 17) عرض مجموع أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي مما يؤدي إلي تعزيز شفافية وتحسين جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية .

٨- يتطلب تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS : 17) فصل تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية إلي تدفقات داخلة وتدفقات خارجة ، سوف يؤدي توفير معلومات مفيدة عن حجم المبيعات ضمن إيرادات التأمين المعروضة في قائمة الاداء المالي .

٢/١/٦ – نتائج الدراسة الميدانية

أشارت نتائج التحليل الاحصائي إلي ما يلي :-

- هناك اتفاق بين اراء فئات عينة الدراسة (مستخدمو التقارير المالية – مدير مالي أو محاسب – المراجع الخارجي – عضو هيئة التدريس) حول ضرورة توافر مقومات تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS : 17) في بيئة الاعمال المصرية ، وجاءت عبارة "فهم طبيعة ومتطلبات معيار عقود التأمين (IFRS : 17) من قبل المحاسبين لشركات التأمين يساعد علي تطبيقة" في المرتبة الاولي في ترتيب الاهمية النسبية .
- هناك إتفاق بين أراء فئات عينة الدراسة حول اهمية تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS : 17) وما تضمنه من متطلبات فصل مكونات عقود التأمين – الاعتراف – القياس – العرض والافصاح عن عقود التأمين في بيئة الاعمال المصرية .
- وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق معيار عقود التأمين وجود التقارير المالية مقاسه بجودة المعلوامت المحاسبية
- وجود علاقة ارتباط قوبة بين تطبيق معيار عفود التأمين وجودة التقارير المالية مقاسه بجودة الربحية .
- وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق معيار عقود التأمين وجودة التقارير مقاسه بدرجة التحفظ المحاسبي .

٢/٦ – التوصيات

- عند الدورات التدريبية والندوات العلمية المتخصصة للمحاسبين في شركات التأمين ومستخدمي القوائم المالية حول أهمية تطبيق معيارعقود التأمين (IFRS : 17).
- إصدار الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر لمجموعة من الارشادات لمكاتب المحاسبة والمراجعة لتساعدهم علي التحقق من مدي دقة الاحكام المهنية المتعلقة بمتطلبات معيار عقود التأمين (IFRS : 17) .

- ضرورة تطوير معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٧) والمعدل سنة ٢٠١٥ بما بتوافق مع معيار عقود التأمين (IFRS : 17) وذلك لمواكبة التغيرات في بيئة الاعمال المصرية والدولية .
- ضرورة اجراء المزيد من الابحاث والدراسات المتعلقة بأثر تطبيق معيار التأمين (IFRS : 17) علي تحسين جودة التقارير المالية .
- ضرورة ادراج معيار عقود التأمين (IFRS : 17) ضمن مقرر المحاسبة في المنشأت المالية بكليات التجارة بالجامعات المصرية حتي يتم الربط بين الدراسة الاكاديمية والممارسة العملية وامداد سوق العمل بخريج متميز يواكب المستجدات في بيئة الاعمال الدولية .

٣/٦ – البحوث المستقبلية

- أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS : 17)علي تحسين جودة وتعظيم قيمة شركات التأمين المقيدة بالبورصة .
- أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS : 17) في الحد من ممارسات إدارة الربحية .
- أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS : 17) علي جودة الربحية .
- أثرتطبيقمعيارعقودالتأمين(IFRS : 17) علي جودة الافصاح عن المعلومات المستقبلية.
- أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS : 17) في الحد من ممارسات التجنب الضريبي للشركات المصدرة لعقود التأمين
- الدور المرتقب للمراجع الخارجي في ظل تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS : 17) .

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- إبراهيم ، نبيل عبدالرؤف (٢٠١٨) ، " دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي(IFRS : 17) بالتطبيق علي شركات التأمين المصرية " ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ص ١١٥– ١٥٥ .

٢- الصيرفي ، أسماء أحمد ، ٢٠١٥ ، " أثر مدي وفاء الشركات بمسؤلياتها الأجتماعية ومستوي إلتزام محاسبيها أخلاقياً علي جودة تقارير المالية :" دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " رسالة دكتورة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة دمنهور .

٣- النجار ، سامح محمد أمين ،(٢٠١٩) " دراسة تحليلية لاثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS : 17) علي تطوير القياس والافصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية – دراسة إختيارية ، مجلة البحوث المحاسبية كلية التجارة، جامعة طنطا ، العدد الاول ،ص ص ٣١٣ – ٣٨٢ .

٤- حمدان ، علام محمد موسي (٢٠١١) أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية " دراسة تطبيقية علي تطبيقة علي الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية ، دراسات في العلوم الإدارية ، الجامعة الاردنية (٣٨) ص ٤١٥-٤٣٣ .

٥- شحاته ، محمد موسي علي ، (٢٠١٩) " دور تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS : 17) في تفعيل العلاقة بين الملاءمة المالية وربحية استثمارات شركات التأمين المصرية " ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة – جامعة الأسكندرية ، العدد ، ٣ المجلد ٣ ، ص ص ٣٤– ١١٩ .

٦- عبد الحليم ، صفوان قصي ، وجار الله ، حسين حوشان ، (٢٠١٦) ، مدي ملاءمة تطبيق مبدأ الاعتراف بالايراد لعقود التأمين المحلية في إطار معيار الابلاغ المالي والدولي (٤) ، مجلة جامعة ذي قار ، المجلد الحادي عشر ، العدد الاول ، العراق ، ص ص ١٦١-١٨٨ .

٧- عبد الحليم ، أحمد حامد محمود ، وأخرون (٢٠٢١) " العلاقة بين الافصاح المحاسبي عن تقارير أستدامة الشركات وجودة الأرباح المحاسبية وأنعاكسلتها علي تكلفة رأس المال – دراسة تطبيقية علي البيئة المصرية ، مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية كلية التجارة – جامعة بني سويف العدد الثالث ، ص ص ٥٥٩– ٦٣٦ .

٨- عبد المنعم ، تامر سعيد محمد ،(٢٠١٥) ، " أثر معيار الايراد من العقود مع العملاء (IFRS : 15)علي جودة المعلومات المحاسبية " ، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة ، جامعة عين شمس، العدد الثاني ، الجزء الاول ، السنة التاسعة عشر ، يوليو. ص ص ٢٠٢– ٢٧٧ .

٩- علي ، محمود احمد أحمد ، (٢٠١٥) " العلاقة بين مستوي الافصاح عن المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ١٩ ، عدد ٣ ، ص ص ٣– ٧٥ .

١٠- غالي ، أشرف أحمد محمد ، الفار ، محمد محمد سليمان (٢٠١٨) ، تقييم مدي فعالية المحتوي المعلوماتي لمعيار عقود التأمين (IFRS : 17) علي تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية : دليل ميداني من البيئة المصرية " ، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الرابع ص ص ١١٠٥- ١٠٣٢ .

١١- نويجي ، حازم محفوظ محمد ، (٢٠١٨) " أثر الخصائص التشغيلية للشركات علي جودة تقاريرها المالية دراسة تطبيقية علي الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية " ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عيم شمس ، مجلد ٢٢ ، عدد ٢ ، ص ص ١٤٤١ – ١٥٠١ .

=ثانياَ : المراجع الاجنبية

1- Anne . B and L. scott , (2010) , financial Reporting quality , Pvivate Information , Monitering , and the Lease – versus . Buy Decision . the A ccounting Review 85 (4) : 1215 -1238 .

2- Bellovary , J.l., Giacomino, D.E.,and AKERS , M .D.(2005) Earnings quality : it.s time to measuer and report . the CPA Jcurnal (11),32,37.

3- Cheung , E., Evans , and S.Wright . (2010) . An Historical Review Of quality infinancial Reporting in Australia. Pacific Accounting Review 22(2) : 147 :169 .

4- Chen, F., Hope, O.l.i.q , and Wang . X. (2011) financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets “ The Accounting Review . 86(4)1255- 1288.

5- Conyinno, B. M., and Chepkirui G.(2016)," Factors Actors Influencing the Preparation of Financial Report Insurance Company in Kenya, Strategic Journal of Business and Change Management, Vol.3, No.4, pp.185-200.

Dechow P.M.G . weili , and S.Catherine , (2010) . Under standing Earnings quality: A Review of the Proxies , the Deter minants and their Consequences. Journal of Accounting and Econonics 50 : 344-401 .

6- De Maria S., & Rigat S,. (2014) “IFRS Standards and Insurance Companies : What Stakes for Long Term Investment ? A French Case Explanies Analisis “GREDEG Working Paper , No (4) . , pp. 1-41.

7- England P., Verrall R. and Wuthrich M.,(2018)" On the Lifetime and One-year Views of Reserve Risk with Application ", Working Paper, pp.1-38 .

8- Gerstner T., Lohmaier D. and Richter A.,"(2015), Value Relevance of Life Insurers' Embedded Value Disclosure and Implication for IFRS 4 Phase II", Munich Risk and Insurance Center, Working Paper No 27 , pp. 1-50 .

9- Goel, s . (2012) Financial Repoting The Old Age Tussle between Legalitg and quality in context of Earning A Mangement, Procedia Econimics and Finance (31)(576-581) .

10- Habib A., J, ang H . (2015) . Corparate governamce and finamcial reporting quality in China : Asurvey of Aecent evidence Journal of International Accounting and Auditing Taxation , 24, P.29. 45 .

11- Hasan, M ., Abdullah , S. N., & Hossan . S. Z H ,. (2014) " Qualitaive Characteristics of Finacial Reporting " the Pakistan Accountant , vol , (50) , No .(1) ,pp.23-31.

12- Hope O.K., Thomas W.B., Vyas D (2013) Financial Reparting of US Private and Public firma . The Accounting Review 88 (5) 1715-1742 .

13- Hu,J.,A.Y.li,andFizhang.(2014)DoesaccountingConservati sm Imporve the Corpoate Information environment Does accounting Journal of international Accounting Auditing and taxation (23) 32 – 43 .

14- Istrate C. and Badea D.(2015)," The Importance of the Transition to IFRS for Insurance Companies in Romania", The International Conference of Financial and Banking,2015,pp.9-21.

15- . Istrate C.,"(2017) Insurance Contracts Under IFRS- Evolution and Perspectives", The International Conference on European Financial Regulation(EUFIRE), 2017, pp.91-106 .

16- Karami G. and H. Farzad (2013) value Relvance Of Conditional Conservatism and the Role Of Disclosure Empirical Evidance form Iranc International Business Research (3) 66- 74 .

17- Kouki A.,(2018) " IFRS and Value Relevance: A Comparison Approach Before and After IFRS Conversion in the European Countries", Journal of Applied Accounting Research, Vol.19, No.1, pp.60-80 .

18- Lin , c.p.,l.T . Hsiao, and C,M.Chqang . (2015) the board of directors and Corporat Social performance under week Institutions , Asian business and Mangment 14(2) 117-145 .

19- Malafronte I., Porzio C., Starita M.(2016), The Nature and Determinants of Disclosure Practices in The Insurance Industry: Evidence From European Insurance ,International Review of Financial Analysis, Vol.45,pp,367-382.

20- Mariana V. (2017).," The Role of Regulations for Ensuring of an Adequate Transparency level for Risk Management ", The Internatiol Conference on European Financial Regulation (EUFIRE),PP . 107 – 115 .

21- Mignolet F.(2017)," A study on the Expected Impact of IFRS 17 on the Transparency of Finanical Statements of Insurance Companies " Master Thesis , HEC- Management school , University Liege ,pp 1-70 .

22- Nguyen T. and Molinari P.,(2013)" Accounting for Insurance Contracts According to IASB Exposure Draft- is the Information Useful?", The Geneva

Papers on Risk and Insurance- Issues and Practices, Vol.38, No.2, 2013, pp.376-398.

23- NJegomir J., Rihter V. (2016), The Role and Importance of Insurance of Business and Supply Chain Interruptions, The Journal of Management.

24- Qing L., Burke (2019), Why haven't U.S. GAAP and IFRS on Insurance Contracts Converged? Evidence From an unsuccessful Joint Project , Journal of Contemporary Accounting and Econmics , vol . 15 .

25- Richardsom .s. (2003) . Earnings quality and shart sellers, Accounting Horizons, 17 .pp 49-62 .

26- Skaife , H. A.,D.wangerin , and D.D aniel . (2013) Target Financial Reporting quality and M& A Deals that Go Bust , Conterperary Accounting Research . 30(2) 719.749.

27- Soye, Y. A. & Raji , O, A., (2016) , " the Comparability of pre and post Adoption IFRS in Nigeria Insurance Companies " , Journal of Management and Corporate Governance , vol . (8) ,No.(2) ,pp,41-53.

28- Wells , K. (2020) who manages the Firm matterst the incrememntal . effect of in dividuel managers on accountion quality, the Accounting Review , 95 (2) pp . 365-384 .

29- Widing B . and Jansson J.(2018) ," Evaluation Practices of IFRS 17 " (Working Paper .

30- Yanik , S., & Bas E., (2017) , "Evaluation of IFRS 17 Insurance Contract Standard for Insurance Companies " , Press Procedie , Vol . (6) , No . (1) , pp. 48-50 .

31- Yip , R., andYoung , D ., (2012) " Dose Mandatory IFRS Adoption Improve Information Comparability ? " The Accounting Review , Vol . (87) , No . (5) , pp.1761-1783 .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/

تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان " قياس أثر تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS: 17) علي تحسين جودة التقارير المالية – دليل من البيئة المصرية "

ويعتمد البحث علي قياس وجهة نظر سيادتكم في مدي تناسب واقع مهنة المحاسبة في مصر مع تطبيق معيار (IFRS: 17) ومدي تأثيره علي جودة التقارير المالية .

ويأمل الباحث في الإستفادة من أراء سيادتكم السديدة في اثراء الجانب النظري للبحث وكذلك الإستفادة من خبرة سيادتكم في ممارسة مهنة المحاسبة والتي تساعد في ربط الجانب العلمي بالتطبيقي والتي تساهم في الوصول إلي نتائج تعكس الواقع العملي في البيئة المصرية علماً أن جميع البيانات سوف تحظي بالسرية التامة والخصوصية المطلقة ولن يتم إستخدامها إلا في أغراض البحث العلمي فقط .

ويشكر الباحث لسيادتكم تعاونكم الصادق معه في العمل علي خدمة البحث العلمي ، داعيا الله عزوجل أن يجزيكم خير الجزاء .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير ،،،

الباحث

د. مجدي محمود مرعي

مدرس المحاسبة

بمعهد طيبة العالي للحاسب والعلوم الإدارية

ت/ ٠١٢٢٣٥٥١٥٩٩

ت/ ٠١٠١٩٤٢٠٨٤٠

أولا : بيانات عامة عن عينة الإستبيان

1. الوظيفة	مستخدمو التقارير المالية ☐	مدير مالي أومحاسب الشركة ☐	المراجع الخارجي ☐	عضو هيئة التدريس ☐
2. المؤهل العلمي	دكتوراة ☐	ماجستير ☐	دراسات عليا ☐	بكالوريوس ☐
3. سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات ☐	أكثرمن 5 : أقل من 10سنوات ☐	أكثرمن 10: أقل من 15 سنة ☐	أكثر من 15 سنة ☐

"ثانيا " أسئلة الإستقصاء المتعلقة بفروض البحث

المجموعة الاولي: هناك مجموعة من السمات الواجب توافرها في مهنة المحاسبة في مصر مما يجعلها تتناسب مع تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS: 17) من فضلك حدد درجة موافقتك علي مدي توافرها في البيئة المصرية.

م	العناصر	لا أوافق نهائي	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً
1	تتوفر في شركات التأمين الكوادر البشرية الماهرة والمؤهلة في العمل المحاسبي والإكتوازي مما يضمنالوصول الي تقديرات دقيقة للتدفقات النقدية لمستقبلية المتوقعة من عقود التأمين مما يساعد علي تطبيق معيار (IFRS: 17)					
2	تتوافر في البيئة المصرية قواعد بيانات ضخمة تحتوي علي الكثير من البيانات التفصيلية التي تمكنالشركات من أعداد النماذج الاكترارية الاحتساب المخاطر المحيطة بعقود التأمين مما يساعد علي تطبيق (IFRS: 17).					
3	تتوافر في البيئة المصرية مكاتب المحاسبة والمراجعة التي لديها الكوادر المؤهلة في قطاع التأمينوتطبيقاتها والتحليل الإكتواري					
4	تطبيقات المحاسبة الالكترونية المستخدمة من قبل شركات المصرية يمكن توظيفها بما يتناسب معمتطلبات معيار (IFRS: 17)					
5	الواقع المهني المحاسبي في البيئة المصرية يساعد علي تطبيق معيار (IFRS: 17)					
6	تتوافر في البيئة المصرية الكوادر المحاسبية المؤهلة لإعطاء دورات تدريبية في متطلبات تطبيق معيار (IFRS: 17) مما يساعد علي تطبيقه.					
7	الجمعيات المهنية المصرية تهتم بتطبيق معيار العقود التأمين (IFRS: 17)					
8	التشريعات القانونية في مصر المتعلقة بالمجال المحاسبي ومجال التأمين تساعد علي تطبيق معيار(IFRS: 17) .					
9	فهم طبيعة ومتطلبات معيار)IFRS: 17 (من قبل المحاسبين بشركات التأمين يساعد علي تطبيقه					

المجموعه الثانية:تضمن المعيار(IFRS: 17) العديد من متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح الخاصه بعقود التامين برجاء تحديد اهمية المتطلبات التالية من وجهة نظرك.

م	العنصر	لا أوافق نهائي	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً
1	ينبغي الاعتراف بالعقد عند تحويل مخاطر جوهرية الي الشركة او عند اداء احد الطرفين لألتزام عليه					
2	لايتم الاعتراف لمجموعه عقود اعاده التامين المحتفظ بها حتي تقوم بالاعترف بعقد واحد علي الاقل من عقد التامين الاساسية					
3	يتم الاعتراف بعقود الاستثمار التي تحتوي ميزات المشاركة الاختيارية في التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفا في العقد					
4	تعامل العقود المستحوذ عليها كما لو كانت قد ابرمت في تاريخ الاستحواذ او التحويل					
5	يتم ادراج تكاليف الاستحواذ ضمن القيمة الدفترية لمجموعات عقود التامين					
6	يتم وضع تقديرات التدفقات النقدية بطريقة موضوعيه لتعكس الظروف القائمة في تاريخ القياس وتكون متسقة مع اسعار السوق لتخفيض درجة عدم التأكد وتحسين ملائمة المعلومات					
7	يتم تحديد معدلات الخصم التي تعكس خصائص التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التامين و لذلك فان عدم وجود خيارات لتحديد هذه المعدلات يساهم في تحسين جودة التقرير المالي					
8	يساهم تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية(في تحسين جودة التقرير المالي من خلال التميز بين الالتزامات المولدة و الخالية للمخاطر وتوفير معلومات عن الربح المعترف به والعبءالاقتصادي نتيجه تحمل هذه المخاطر					
9	استخدام مدخل الرسوم المتغيرة بالنسبة للعقود التي تحتوي ميزات مشاركة اختيارية سيعكس الطبيعة المختلفة لهذه العقود في يؤدي الي تقديم معلومات تقسم بالملائمة					
10	يوفر استخدام مدخل تخصيص الاقساط اذا كانت فترة التغطية لكل عقد بالمجوعة سنة علي الاكثر تقديرا معقولا لمتطلبات القياس لمتطلبات مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية					
11	تتم المحاسبة عن عقود المادة التامين بشكل منفصل عن عقود التامين المصدرة مما يؤدي توفير معلومات اكثر شفافية عن حقوق والتزامات الشركة والدخل والمصروفات ذات الصلة بكلا العقدين					
12	يتم عرض مجموع اصول والتزامات عقود التامين المصدرة وعقود اعادة التامين بشكل منفصل مما يساهم في تحسين جودة النقرير المالية.					
13	يتم عرض الحقوق والالتزامات الناشئة عن مجموعات العقود بالصافي لكل فيها في بند واحد كما لو كانت اصول او التزامات عقد تامين واحد مما يؤدي تحسين جودة التقارير المالية.					
14	يؤدي استبعاد مكونات الاستثمار من ايرادات التامين الي عدم تضخيم حجم ايرادات التامين في يساهم في تحسيم جودة التقارير المالية					
15	يؤدي السماح بعرض دخل او مصروفات تحويل التامين سواء بأدراجها بالكامل بالارباح والجسائر او تقسيمها بين الارباح والخسائر والدخل الشامل الي تحسين جودة التقارير المالية.					

م	العنصر	لا أوافق نهائي	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً
16	يساهم الافصاح عن التسويات المتعلقة بتغير صافي القيمة الدفترية لعقود التامين نتيجة حركة التدفقاتالنقدية والدخل والمصروفات المعترف بهم بقائمة الاداء المالي في تحسين جودة التقرير المالي					
17	يؤدي الافصاح عن تفصيلات مكونات التزام عقود التامين وكذلك توضيح المبالغ المتعلقة بخدمات التامين الي تحسين جودة التقرير المالي					
18	يساهم الافصاح عن العقود التي يتم اقتناؤها خلال عمليات تحويل عقود التامين او تجميع الاعمال بشكل مستقل عن عقود التامين المصدرة في تحسين جودة التقارير .					

المجموعة الثالثة: برجاء إختيار الإجابة التي تعبر من وجهة نظركم حول مدي تأثير تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS: 17) علي جودة التقارير المالية مقاسة بجودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها هذه التقارير .

م	العنصر	لا أوافق نهائي	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً
1	**خاصية الملائمة:** يوفر المعيار معلومات ملاءمة لإحتياجات المستخدمين نتيجة لتطبيق معالجة محاسبية واحدة لعقود التأمين وعقود الإستثمار ذات مميزات المشاركة الإختيارية					
2	يوفر المعيار معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية عن الإلتزامات والحقوق التعاقدية لشركات التأمين نتيجة لإستخدام تقديرات حالية في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .					
3	يساهم المعيار في توفير معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية نتيجة لعرض نتيجة خدمات التأمين بطريقة منفصلة عن دخل أو مصروفات تمويل التأمين.					
4	يساهم المعيار في توفير معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد المستخدمين علي الربحية المستقبلية وذلكنتيجة للإفصاح عن التوقيت الذي تتوقع فية ان تعترف بها من الخدمة التعاقدية المتبقي في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في الأرباح والخسائر					
5	يساهم المعيار في توفير معلومات عن ربحية العقود الجديدة خلال هذه الفترة نتيجة الأفصاح في قائمة المركز المالي عن الأثر الناتج من الاعتراف الاولي لعقود التأمين المصدرة وعقود التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل					
6	**خاصية الموثوقية:** يوفر المعيار معلومات ذات شفافية عن الظروف الاقتصادية نتيجة لإستخدام تقديرات محايدة) غير متحيزة (في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .					
7	يوفر المعيار معلومات تعبر بصدق عن المخاطر المرتبطة بعقود التأمين والمخاطر المالية الأخري ذلك عند خصم التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة لإستخدام معدلات خصم حالية تعكس أثر القيمة الزمنية للنقود					

م	العنصر	لا أوافق نهائي	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً
8	يؤدي المعيار الي توفير معلومات تعبر بصدق عن جوهر الاختلاف بين العقود نتيجة لتعديل هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين ذات مميزات المشاركة المباشرة بتغيرات أكثر من تلك التي تؤثر عليهامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين الأخري .					
9	**خاصية القابلية للمقارنة:** يطبق المعيار علي نشاط التأمين وليس علي الشركات التأمين فقط مما تمكن من مقارنة جميع أنواع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقه خلال مدة تلك العقود.					
10	يتطلب المعيار عرض مجموع كل من أصول وإلتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود التأمين المحتفظ بها بشكل منفصل في قائمة المركز المالي مما يساهم في توفير معلومات قابلة للمقارنة عن حقوق وإلتزامات عقود التأمين					
11	**خاصية القابلية للفهم:** يؤدي المعيار إلي فهم التقديرات من قبل مستخدمي القوائم المالية نتيجة لإستخدام تقديرات متسقة مع تغيرات السوق عن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .					
12	يؤدي المعيار إلي توفير معلومات لمستخدمي في القوائم المالية تساعدهم في التميز بين الربح المعترف به نتيجة تحمل المخاطر والربح المعترف به من تقديم الخدمة هامش الخدمة التعاقدية وذلك نتيجة للقياس الصريح للمخاطر غير المالية					

المجموعة الرابعة: برجاء إختيار الإجابة التي تعبر من وجهة نظركم حول مدي تأثير تطبيق متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS: 17)علي جودة التقارير المالية مقاسة بجودة الارباح

لم	العنصر	لا أوافق نهائي	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً
١	يتطلب المعيار توحيد أسس المقارنة وطرق القياس بالنسبة لعقود التأمين مما يؤدي إلي زيادة تماثل المعلومات وجودة الأرباح .					
٢	يؤدي إستخدام المعيار إلي انخفاض درجة عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية مما يؤدي إليزيادة جودة الارباح وخلوها من التحريفات .					
٣	يؤدي المعيار إلي توفير معلومات مفيدة عن الربح غير المحقق المتبقي لمجموعة عقود التأمين بعد الإعتراف الاولي نتيجة لتعديل هامش الخدمة التعاقدية .					

م	العنصر	لا أوافق نهائي	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً
٤	يساهم المعيار في توفير معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتساعدهم في تقييم الربحية المستقبلية .					
٥	يوفر المعيار معلومات مناسبة عن ربحية العقود الجديدة الصادرة خلال هذه الفترة لمستخدمي القوائم المالية نتيجة للإفصاح في قائمة المركز المالي عن الأثر الناتج من الاعتراف الاولي لعقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها خلال الفترة بشكل منفصل .					

المجموعة الخامسة : برجاء إختيار الإجابة التي تعبر من وجهة نظركم حول مدي تأثير تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS: 17) علي جودة التقارير المالية مقاسة بدرجة التحفظ المحاسبي.

م	العنصر	لا أوافق نهائي	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً
1	**التحفظ المحاسبي:** يتطلب المعيار توزيع هامش الخدمة التعاقدية علي مدي تغطية مجموعة عقود التأمين بأكملها بما يتفق مع متطلبات معيار (IFRS: 15) الإيرادات مع عقود العملاء من حيث الإعتراف والارباح والخسائر المتعلقة بالعقود مع العملاء.					
2	استبعاد مكونات الاستثمار من الإيرادات والاعتراف بالإيرادات التأمين لكل فترة وفقاً لوفائها بالتزمات الاداء بعقود التأمين أي الاعتراف بالإيرادات الفعلية)					
3	يتم إدراج التدفقات النقدية لأقتناء عقود التأمين ضمن القيمة الدفترية لمجموعات عقود التأمين اي الإعتراف بتكليف الإستحواذ					
4	الإعتماد علي تقديرات مبنية علي ظروف السوق الحالية وليس تقديرات تاريخية حقيقية) مما يؤديإلي جعل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية تعدبربصدق علي الوضع الحالي للشركة .					
5	تحديد مبلغ الايرادات التي تعين الاعتراف بها كل فترة وتعديل أصول والتزامات العقد في بدلية الفترة بمقدار الايرادات المعترف بها وذلك لقياس أصل أو إ لتزام العقد في نهاية الفترة مما يساهم في تحسين جودة التقارير .					